التغير الذي يطرأ على حال المتحركين

3

يمكن للمتحركين حصد مكاسب هائلة من وراء استغلال الفرص المتاحة في الأماكن الأفضل حالا؛ تلك الفرص التي تتحدد حسب الموارد الأساسية للمتحركين، وهى: المهارات، والأموال، وشبكة العلاقات، والتي في الوقت ذاته تتقيد بالحواجز. وتعد السياسات والقوانين المؤثرة في قرارات التحرك من الأمور ذات الصلة الوثيقة بعملية التحرك وبنتائجه. وبصفة عامة، تقيد الحواجز اختيارات الأشخاص وتقلل من مكاسب التحرك، خاصة فيما يتعلق بذوي المهارات المتدنية.

التغير الذي يطرأ على حال المتحركين

إن التوقعات بالنجاح في الحصول على مستوى أفضل من فرص العمل، والتعليم والحقوق المدنية والسياسية، والأمن، والرعاية الصحية هي ما يدفع الناس إلى التحرك. والحقيقة أن غالبية المتحركين ينتهي بهم الأمر إلى حال أفضل، وربما أفضل بكثير مما كانوا عليه قبل تحركهم. وأكبر المكاسب تتحقق، عادة للأشخاص المتحركين من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية، غير أن هذا النوع من التحرك لا يمثل سوى نسبة ضئيلة من إجمالي تدفقات الهجرة، وهناك من الأدلة بأن تحرك الأشخاص إلى البلدان الآخذة في النمو أو الناشئة، فضلا عن التحرك داخل البلد الواحد، يحقق أيضا مكاسب لهؤلاء المتحركين.

ومع ذلك، لا يحقق التحرك، بالضرورة، آثارا إيجابية مباشرة على خير الجميع. فالتحرك تحفه المخاطر؛ نظرا للنتائج غير المؤكدة والآثار التي تحددها عدة عوامل مرتبطة بسياق كل حالة. وتؤثر كذلك الجوانب المختلفة لعملية الانتقال داخليا وخارجيا - ومن بينها الأسباب المباشرة للتحرك، وموارد وقدرات الأشخاص اللازمة في بداية التحرك - تأثيرا بالغا في نتائجه. فالأشخاص الذين أجبرتهم الظروف على الفرار وترك ديارهم وممتلكاتهم غالبا ما يبدءون هذه العملية بموارد شحيحة وحريات مقيدة. وبالمثل، قد لا يدرك الأشخاص، الذين يتحركون بسبب مرور بلادهم بأزمة اقتصادية، أو جفاف، أو غيرها من أسباب الوقوع في دائرة الفقر المدقع، نوع القدرات التي سيكتسبونها؛ فهم لا يرون سبيلا أمامهم سوى الرحيل. حتى المهاجرين الذين ينتهي بهم المطاف إلى حال أفضل بعد التحرك، يكتنف بداية رحلتهم -في العادة- الكثير من الغموض والقدرات المحدودة للغاية.

لذلك؛ نجد أن نتائج التحرك على التنمية البشرية تتأثر تأثرا عميقا بالأوضاع التي يتحرك في ظلها الناس؛ فهذه الأوضاع هي التي تحدد نوعية الموارد والقدرات اللازمة لإنجاح التحرك. فمن يتوجه إلى السفارة للحصول على تأشيرة دراسة في بلد كالمملكة المتحدة، على سبيل المثال، ويبتاع تذكرة طيران، يصل إلى بلد المقصد في حال أفضل كثيرا ممن سافر عن طريق الاتجار في البشر -حيث يصل بلا أوراق أو أموال، مكبلا بقيود السخرة. وتعد المسافة المقطوعة (الجغرافية والثقافية والاجتماعية) من العوامل المهمة كذلك؛ فعدم القدرة على التحدث بلغة البلد الذي يقصده المتحرك له أثر مباشر في الحد من مستوى معرفته ومهاراته.

ويبحث هذا الفصل في آثار التحرك على من يرحل، وسبب تباين توزيع المكاسب، وبفوز البعض وخسارة البعض الآخر، وربما تحدث بعض المقايضات، مثل فقدان بعض الحقوق المدنية، حتى وإن كانت الدخول أعلى. كما يجب وضع تكاليف التحرك في الحسبان. ومن ثم، نستعرض الدلائل على هذه الآثار بدورها، بغية تسليط الضوء على النتائج الأساسية لمجموعة كبيرة من المؤلفات والتجارب.

ويتناول الفصل الرابع كيفية تأثير التحرك على الأشخاص المستقرين في أماكن المنشأ والمقصد. فمما لا شك فيه أن مجالات التركيز الواضحة ترتبط فيما بينها ارتباطا وثيقا - فعلى سبيل المثال، يشرك - غالبا - المهاجرون الناجحون أبناء وطنهم، الذين لم يرحلوا عنه، في نجاحاتهم، في الوقت نفسه، تؤثر ردود أفعال السياسات في أماكن المقصد فيما يؤول إليه حال المقيمين والمتحركين على حد سواء. كما تتداخل الآثار القائمة في بلد المنشأ والبلد المضيف، وعادة ما يكون الانتقال الاجتماعي الاقتصادي في البلد المضيف والقدرة على الارتقاء على أرض الوطن وجهين لعملة واحدة.

3.1 الدخول وسبل العيش

من الأهمية بمكان أن نذكر من البداية أن تقدير حجم آثار الهجرة محفوف بالصعوبات، كما رأينا في المربع 1.1، والمشكلة الأساسية في ذلك تكمن في اختلاف المتحركين عن غير المتحركين في خصائصهم الأساسية. لذلك؛ تأتي المقارنات المباشرة مضللة، كما يمثل تحديد العلاقات غير السببية إشكالية.

ومع ذلك، نعتمد على أثرى الدخل والاستهلاك - لأن قياس حجمها هو الأكثر يسرا. لذلك سنبدأ بهذين البعدين، ثم نعود لاستعراض تكاليف التحرك، والتي يتعين طرحها من الفوائد الإجمالية.

الشكل (3.1) يحقق المتحركون مستويات دخل أعلى مما يحققه الباقون

الدخل السنوي للمهاجرين في بلدان المقصد التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في بلدان المنشأ، حسب فئة دليل التنمية البشرية لبلد المنشأ

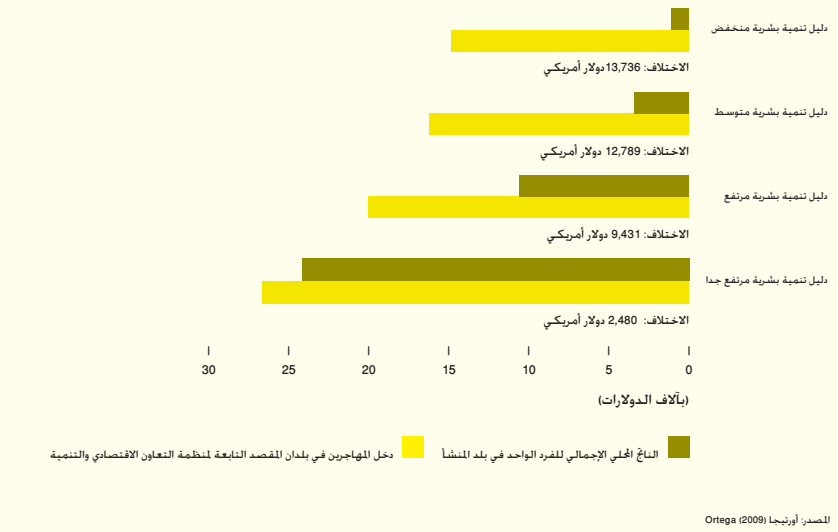

المصدر: أورتيجا Ortega (2009)

الشكل (3.2) مكاسب ضخمة في الرواتب للمهاجرين ذوي المهارات العالية

أحجام التفاوت في متوسط الدخول للمهنيين في مجموعة منتقاة من البلدان الثنائية للمقارنة، 2002-2006

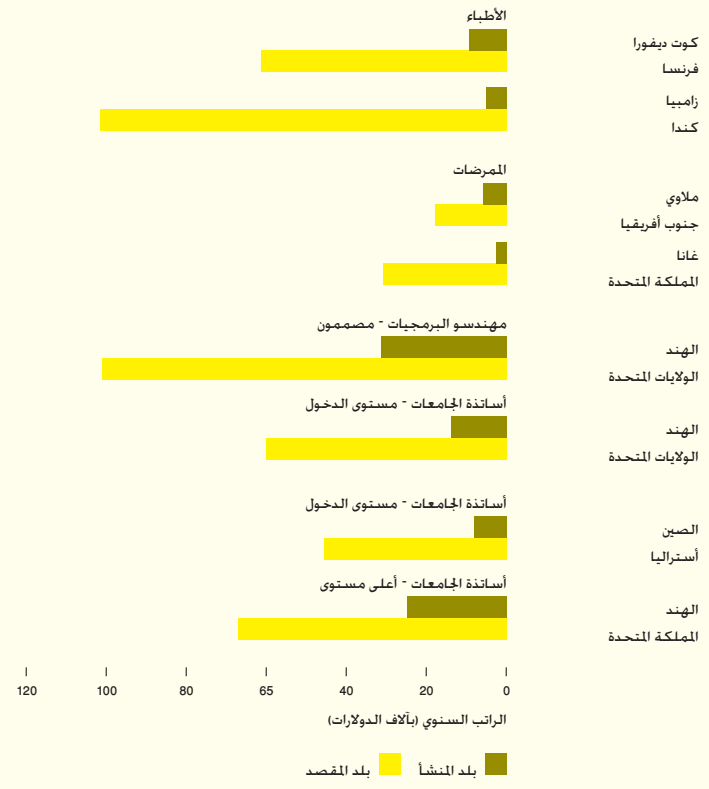

المصدر: كليمنس Clemens (2009b)

3.1.1 آثار التحرك على إجمالي الدخل

دائما ما تشير الدلائل إشارة منتظمة إلى مكاسب هائلة للغاية في متوسط الدخول التي يحققها المتحركون. فقد كشف البحث الذي أجري بتفويض، عن وجود اختلافات كبيرة في الدخول بين المتحركين إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وبين المقيمين فيها، وجاء التباين الأكبر وسط المتحركين من البلدان التي يسجل دليل تنميتها البشرية رقما متدنيا (انظر الشكل 3.1). فالعمال المهاجرون إلى الولايات المتحدة الأمريكية يتقاضون أربعة أضعاف ما كانوا سيتقاضونه في بلدان منشئهم الآخذة في النمو[1]، بينما زاد صافي الأجر الحقيقي لسكان جزر المحيط الهادئ بنيوزيلندا ثلاثة أضعاف[2]. وتشير الدلائل في مجموعة من البلدان إلى ارتفاع معدلات الدخول، مع الوقت، باكتساب المهارات اللغوية التي تؤدي إلى اندماج أفضل في سوق العمل[3].

ولا تقتصر المكاسب على الأشخاص المتحركين إلى بلدان دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فحسب. فالمهاجرون التايلنديون في هونغ كونغ (الصين) وإقليم تايوان (التابع للإدارة الصينية)، على سبيل المثال - يتقاضون أربعة أضعاف ما كانوا سيتقاضونه باعتبارهم عمالة متدنية المهارة في بلادهم[4]. وفي طاجيكستان، عندما كان متوسط الدخل الشهري 9 دولارات فقط، كانت الدخول الموسمية في روسيا وقدرها 500-700 دولار، تكفي لتغطية النفقات السنوية لأسرة معيشية كاملة في العاصمة دوشانبي[5]. ومع ذلك، لا نجد أن متوسط هذه المكاسب موزعا توزيعا متكافئا، علما بأنه لم تخصم تكاليف التحرك من القيمة الإجمالية لها.

قد تكون المكاسب كبيرة للعمالة ذات المهارة العالية والمتدنية على حد سواء. ففي أواخر التسعينيات، كانت أجور مهندسي الحاسوب في الهند أقل من نظرائهم في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 30%. ومن ثم؛ حصد هؤلاء المهندسون مكاسب هائلة بالانتقال إلى هذه الدولة[6]. ويبين الشكل 3.2 الفجوة في الأجور - والتي تم تعديلها بمقاوم القوة الشرائية - بين المهنيين ذوي المهارات العالية في بلدان مختارة من بين بلدان المنشأ والمقصد. فالطبيبات اللاتي يعملن في كوت ديفوار قد تزيد دخولهن الحقيقية ستة أضعاف بالعمل في فرنسا. وبخلاف الرواتب، تدفع التوقعات بفرص النجاح في تأمين مستقبل أفضل للأبناء، ومستويات أعلى من الأمن وأوضاع العمل، بالعديد من الناس على التحرك[7].

غالبا ما يتمكن المهاجرون الداخليون كذلك من الحصول على فرص أفضل للدخل، وعلى تنويع مصادر عيشهم. فقد كشف البحث الذي أجري بتفويض، عن أن المهاجرين الداخليين في بوليفيا حصلوا على مكاسب

حقيقية في الدخل، تبلغ أربعة أضعاف، وذلك بشأن العاملين ذوي مستويات التعليم المنخفضة المتحركين من الريف إلى المدن (الشكل 3.3).

كما وجدنا أن 13 من بين 16 بلدا، يتقاضى فيها المهاجرون الداخليون رواتب أعلى مقارنة بغير المهاجرين[8]. وفي البرازيل وبنما، كشفت سلسلة من الدراسات التي أجريت بشأن التعليم، عن حصول مجموعات السكان الأصليين المتحركين على دخل أعلى[9]. وهناك عديد من الدراسات التي أجريت على عدد من البلدان تشير إلى استفادة الكثير من الأسر المعيشية من الهجرة الداخلية التي تنشلهم من الفقر، كما سنتعرض إلى ذلك بمزيد من البحث في الفصل القادم.

وفي البلدان الآخذة في النمو، تؤثر طريقة تقسيم سوق العمل. وقد يعزى الأمر أحيانا إلى القيود الإدارية، كما هو الحال بالنسبة لنظام الهوكو في الصين (المربع 3.1)، ونظام الهوكاو (hukou) في فيتنام. وعلى الرغم من ذلك، ينتشر التقسيم انتشارا واسعا في مناطق أخرى، مثل: جنوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، بسبب عقبات، وإن لم يفرضها القانون، فإنها شديدة التأصل في العادات الاجتماعية والثقافية[10]. فعلى سبيل المثال، يسيطر المهاجرون من الريف إلى الحضر في الهند على الوظائف في القطاعات مثل: الإنشاء، وصناعة الآجر، والمنسوجات والتعدين، وهي قطاعات تتطلب العمل الجسدي الشاق وظروف بيئية قاسية للعمل والمعيشة. أما في منغوليا، يعمل المهاجرون من الريف إلى الحضر في الأعمال غير الرسمية، التي تكون مؤقتة وشاقة ولا تحظى بحماية قانونية[11]. وفي آسيا كثيرا ما يشغل المهاجرون ذوو المهارات المتدنية، المنتقلون حديثا من الريف، أدنى الطبقات الاجتماعية والوظيفية في مجتمع الحضر، بل يعاملون باعتبارهم غرباء.

كما رأينا في الفصل الثاني، يعيش معظم المتحركين من البلدان التي يسجل دليل تنميتها البشرية رقما متدنيا، ويعلمون في بلدان ذات دليل تنمية بشرية متدن أو متوسط. ويرجع ذلك جزئيا إلى أن الحواجز على الدخول التي تفرضها هذه البلدان تكون في العادة أقل من غيرها، مع انخفاض تكاليف التحرك. وفي الوقت نفسه تكون الأوضاع أشق مقارنة بالبلدان الغنية، حيث يواجه المتحركون مخاطر مثل الاستغلال والطرد.

وغالبا ما تتركز فرص العمل المتاحة للنساء المهاجرات من البلدان الآخذة في النمو في أنشطة الرعاية والأعمال المنزلية مدفوعة الأجر، وأعمال القطاع غير الرسمي[12]. لكن هذه النوعية من النساء قد تجد نفسها مقيدة داخل أرض أجنبية. فعلى سبيل المثال، تبين أن الشركات التي يملكها الأسبان من أمريكا اللاتينية في مدينة نيويورك تعطي أجورا متدنية، واستحقاقات قليلة، وفرص عمل محدودة لنساء دومينيكا وكولومبيا، مما يزيد من سوء حالتهن

الشكل (3.3) مكاسب ضخمة في الأجور للمتحركين الداخليين في بوليفيا، خاصةً الذين حصلوا على مستوى تعليمي أقل

نسبة الأجور في بلدان المقصد لبلدان المنشأ التي يحصل عليها المهاجرون الداخليون في بوليفيا، 2000

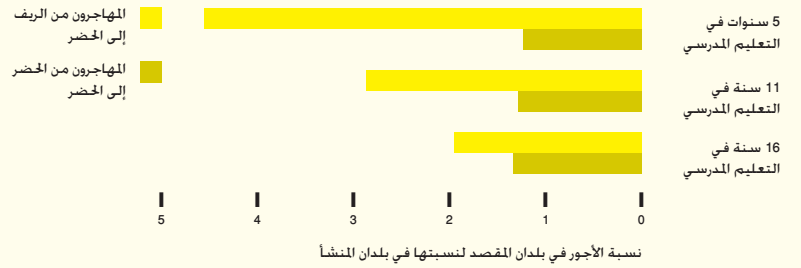

المصدر: مولينا ويانيز Molina and Yañez (2009)

الاجتماعية[13]. كما رُصدت النتائج نفسها في شأن المهاجرات الصينيات العاملات[14].

وتعمل معظم نساء بيرو وباراغواي (69 و 58% على التوالي) في الأرجنتين في قطاع الخدمات الشخصية، بصورة غير رسمية، نظير أجور منخفضة[15]. وتزداد الصعوبات عندما تحرم النساء المهاجرات من نظم الحماية الطبيعية الممنوحة كما هو الحال بالنسبة للعاملات بالمنازل في دول مجلس التعاون الخليجي GCC16. ورغم أن هذه الممارسات آخذة في التغير في بعض البلدان (مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، يحظر على المهاجرين الانضمام إلى النقابات المحلية، وحتى عندما يسمح بذلك، قد يواجهون بالعداء والمقاومة من العمال الآخرين[17]. ورغم الخدمات والحماية التي تقدمها المنظمات غير الحكومية إلى المهاجرين، تظل التغطية التي يقدمونها محدودة.

ومن العقبات الكبرى التي يواجهها المهاجرون، في بعض الأحيان، التمييز الذي تجري ممارسته في سوق العمل. ويتضح ذلك في انخفاض معدلات الرد على التوظيف عند الرد على طلبات العمل، إذا بدا اسم العائلة للمتقدم للتوظيف أجنبيا[18]. ورغم ذلك تكون الصورة غالباً أكثر تعقيدا؛ فقد تؤثر عوامل أخرى، مثل: العرق والنوع والوضع القانوني. ففي المملكة المتحدة، كشفت بعض الدراسات عن حالات تمييز في تعيين المهاجرين، من حيث معدلات التوظيف والأجور المنخفضة، فيما كشفت دراسات أخرى أن العاملين من أصول صينية وهندية وأيرلندية يتمتعون بظروف عمل، في أقل تقدير، تضاهي الظروف المتاحة للرعايا البيض البريطانيين[19]. ويكشف تحليلنا للاستقصاء الاجتماعي الأوروبي لعام 2006، النقاب عن أن الغالبية العظمى للمهاجرين في هذا الإقليم (أكثر من 75%) لم يشيروا إلى ما يفيد بتعرضهم للتمييز. ورغم ذلك، ففي العينة التي ضمت قطاعا أكبر من البلدان، أعدتها استقصاءات

المربع 3.1 الصين: السياسات والنتائج المقترنة بالهجرة الداخلية

نظام الصين لتسجيل الإقامة المصمم ليحاكي نظام "بروبيسكا" *propiska* السوفيتي، بل له جذور تعود إلى التاريخ القديم، ويقوم على وجود ترخيص (هوكو *hukou*)، الذي يلزم استخراجه للحصول على حق الدخول إلى المزارع في المناطق الزراعية، والانتفاع بالإعانات الاجتماعية والخدمات العامة في المناطق الحضرية. وحتى منتصف الثمانينيات، كان النظام يُطبق بصرامة، وكان التحرك بدون الـ هوكو ممنوعا. ومنذ ذلك الحين، حررت الصين التحرك، لكنها ظلت رسميا تطبق نظام الـ هوكو.

وكما هو الحال في جوانب أخرى للإصلاح، اختارت الصين أسلوبا تدريجيا وجزئيا، بدأ تطبيقه في أواسط الثمانينيات. فقد سمحت للأشخاص بالعمل خارج محال إقامتهم، دون الحصول على ترخيص هوكو، ولكنها لم تسمح لهم بالانتفاع بالإعانات الاجتماعية، أو الخدمات العامة، أو الوظائف بالقطاعات الرسمية. وصُمم نظام للهجرة ذو شريحتين، مشابه لنظام تسجيل النقاط المعمول به في بعض البلدان المتقدمة: يُسمح للحاصلين على مستوى عال من التعليم بإجراء تغييرات في محال إقامتهم، فيما لا يسمح للمهاجرين الريفيين ذوي المستوى الأقل من التعليم إلا بإقامة مؤقتة. وكثير من حكومات المدن منحت ترخيص هوكو "ذا الخاتم الأزرق للمهاجرين الأغنياء الذين تمكنوا من تحقيق استثمارات كبيرة.

وتشير الأدلة التي بين أيدينا إلى أن مكاسب التنمية البشرية التي حققها المهاجرون الداخليون، هم وأسرهم قد قيدها استمرار تطبيق نظام الهوكو، إضافة إلى الأبعاد المبينة أدناه.

مكاسب الدخل: في عام 2004، حقق المهاجرون من الريف إلى الحضر، في المتوسط، مكاسب شهرية قيمتها 780 رنيمنبي (94 دولار أمريكي)، أي ثلاثة أضعاف متوسط دخل المزارع بالريف. لكن التقسيم الذي ولده نظام الهوكو أدى إلى تحرك المهاجرين المؤقتين إلى الوظائف منخفضة الأجر نسبيا، ليصل معدل الفقر بينهم إلى ضعف معدل الفقر بين سكان الحضر الخاضعين لهذا النظام.

أوضاع العمل: غالبا ما يعمل المهاجرون ذوو المهارات المتدنية في الوظائف غير الرسمية التي تمنح استحقاقات وحماية غير كافية. فوفقا لاستقصاء أُجري في ثلاثة أقاليم، تبين أن نسبة عدد ساعات عمل المهاجرين أطول 50% من ساعات عمل المحليين. وتبين أيضا أن تعيين هذا النوع من العمالة يتم دون عقد مكتوب، كما لا يتمتع سوى 1 من بين كل 10 أشخاص بالتأمين الاجتماعي والصحي الممنوح لكبار السن.

مقارنة بمتوسط تغطية يربو على 70% في الصين كلها. أما مخاطر العمل فهي مرتفعة - ففي عام 2005، بلغت نسبة المهاجرين ضحايا الحوادث 75% من بين 11,000 حالة وفاة، وذلك بسبب عملهم في قطاعي التعدين والإنشاء، حيث سمعة أوضاع العمل فيهما سيئة.

إمكانية الوصول إلى الخدمات: يدفع الأطفال الذين يتحركون في ظل وضع مؤقت رسوما إضافية. كما يُحرَمون من دخول المدارس الراقية. ويقدّر عدد يقارب 20-14 مليون طفل مهاجر غير قادرين على الالتحاق بأي مدارس من أي نوع. كما أن معدلات تسرب الأطفال المهاجرين من المدارس في المرحلتين الابتدائية والثانوية تزيد عن 9%، مقارنة بنسبة المحليين التي تكاد تؤول إلى الصفر. أما إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية فهي محدودة. حتى في شنغهاي، وهي واحدة من أفضل المدن التي تقدم الخدمات الاجتماعية للمهاجرين، لم يحصل سوى ثلثي الأطفال المهاجرين في عام 2004 على لفاح، مقارنة بالمعدلات الشاملة للأطفال المحليين. حتى إن المهاجرين يضطرون إلى قصد المناطق الريفية عندما يصابون بأمراض طلبا للعلاج، وذلك بسبب تكاليف الرعاية الصحية في الحضر.

المشاركة: يظل معظم المهاجرين مهمشين في أماكن المقصد بسبب العوائق المؤسسية، فلا يتاح لهم سوى قنوات محدودة للتعبير عن مصالحهم وحماية حقوقهم في أماكن العمل. وحوالي 8 من بين كل 10 أشخاص لا ينتمون إلى نقابة مهنية، أو اتحاد لتمثيل العاملين، أو لجان عمل إشرافية، أو أي منظمات عمل أخرى، مقارنة بخُمس السكان المولودين محليا. ومن بين معوقات المشاركة بُعد المسافة. ففي استقصاء للمهاجرين أُجري في ووهان سيتي، تبين أن 20% فقط من المهاجرين هم من صوتوا في انتخابات القرية الأخيرة. ويرجع السبب أساسا في ذلك إلى المسافة الكبيرة بين أماكن إقامتهم ومراكز الاقتراع.

ومازالت المناقشات جارية بشأن إصلاح نظام الهوكو، حتى إن بعض الحكومات الإقليمية واصلت تحرير نظمها. كما أسهمت الإصلاحات التشريعية التي تمت في 1997 في تحسين حقوق كافة العاملين - ومن بينهم المهاجرين - على نحو ملحوظ. علاوة على ذلك، أُعلن في 2008 عن التدابير التي أعدتها الحكومة لمنح العمال المهاجرين معاشات قابلة للتحويل. وهناك دلائل أخرى على التغيير، كما في دونجوان، وجوانجدونج، حيث يشار حديثا إلى المهاجرين هناك بعبارة "المقيمين الجدد"، كما أُعيد تسمية "مكتب إدارة شؤون المهاجرين وأماكن الإقامة والتأجير"، إلى "مكتب خدمة المقيمين".

المصدر: أفيناريوس (2007) Avenarius، وجايج (2006) Gaige، وشان، وليو، وياغ (1999) Chan, Liu and Yang، وفان (2002) Fan، ومينج وزاغ (2001) Meng and Zhang، وكاي وداو وواغ (2009) Cai, Du, and Wang، وهيوغ (2006) Huang، وها وبي وزاغ (2009b) Ha, Yi, and Zhang، وفاغ وواغ (2008) Fang and Wang، وميتشيل (2009) Mitchell.

القيم العالمية (World Values Survey)، كان هناك تأييد واسع بين الأشخاص المولودين محليا لاقتراح بأنه: «يجب أن يعطي صاحب العمل الأولوية لسكان البلاد الأصليين عند ندرة الوظائف»، هذا رغم وجود فروق هائلة بين البلدان (انظر القسم 4.2.5).

وثمة مشكلة أخرى تواجه المهاجرين عند وصولهم وهي عدم الاعتراف بمهاراتهم ومؤهلاتهم[20]. وإذا ما اقترن ذلك بحاجز اللغة، وغيره من الحواجز الاجتماعية الأخرى، فهذا يعني أن هؤلاء المهاجرين سيحصلون في الغالب على رواتب أدنى كثيرا من تلك الممنوحة للمقيمين المحليين الذين يمتلكون المؤهلات ذاتها[21]. فعلى سبيل المثال، تتسم غالبا الشركات التي تعمل في قسم مجال تقنية المعلومات بمرونة أكثر، بشأن مستندات المؤهلات، في حين أن مؤسسات القطاع العام تكون أكثر تحفظا.

كما أن عجز المهاجرين الجدد الوافدين عن الاستفادة الكاملة من مهاراتهم قد يتسبب في تحملهم تكاليف باهظة: فهناك إحصائية أعدها مؤخرا معهد سياسات الهجرة كشفت عن أن نحو 20% من المهاجرين خريجي الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية عانوا من البطالة أو العمل في وظائف متدنية، في حين قدرت كندا، رغم تطبيق نظام تسجيل النقاط، حجم الخسائر الاقتصادية من جراء هذه المشكلة بنحو 1.7 مليار دولار أمريكي سنويا[22]. واستجابة لذلك، أطلقت الحكومة الكندية برامج للإسراع من إجراءات الاعتراف بمستندات المؤهلات الممنوحة من الخارج.

ولا تتوقف الدخول على تلك التي يوفرها سوق العمل فحسب. ففي البلدان التي بها نظم مستقرة للرفاهة الاجتماعية، تؤدي التحويلات المالية الاجتماعية

دورا هاما في تقليص معدلات الفقر بين الفئات المحرومة من خلال إعانات البطالة، والمساعدات الاجتماعية، ومعاشات التقاعد. ولا تستفيد عائلات المهاجرين من هذه الخدمات الاجتماعية، إلا إذا كان تصميم النظام وقواعده يسمحان بذلك.

وهناك فروق واضحة بين البلدان في مدى سخاء هذا النوع من البرامج، حيث يكون نطاقها أكثر تحديدا في البلدان الآخذة في النمو، نظرا لتقيدها بمعوقات متعلقة بموازنتها المالية. ولن تتأثر مسألة المساواة في إمكانية الوصول لهذه الخدمات الاجتماعية في البلدان الآخذة في النمو، حيث لا تتمتع معظم هذه البلدان ببرامج شاملة في الأساس. وبالتالي: لن يكون التركيز هنا سوى على البلدان المتقدمة.

ومن خلال تقييمنا للسياسات، وجدنا أن معظم البلدان المتقدمة التي شملتها العينة تمنح المهاجرين الدائمين إعانات بطالة وبدلات للأسرة؛ ومع ذلك، تقل احتمالات عدم حصول المهاجرين المؤقتين على المساعدات. وفرضت بعض البلدان، مثل: استراليا ونيوزلندا، فترات انتظار قبل تمكن المهاجر من الاستفادة بأي إعانات. وسعيا لتجنب الاتكال على هذه النظم الاجتماعية، تطلب بلدان، مثل: فرنسا وألمانيا، أن يثبت في طلبات إعادة جمع شمل الأسرة وجود دخل ثابت وكاف لمقدم الطلب، من أجل إعالة جميع أفراد الأسرة دون الاعتماد على إعانات الدولة.

وتسمح دراسة لكسمبرغ عن الدخل، وكذا الاستقصاء الأوروبي لأوضاع الدخل والمعيشة بتقدير آثار التحويلات الاجتماعية على الفقر المنتشر بين العائلات التي تعول أطفالا[23]. وكما يتضح من الدراسة، فإن أسر المهاجرين هي، على الأرجح، الأكثر معاناة من الفقر في الثمانية عشر بلدا التي أجريت عليها العينة مقارنة بالأسر المولودة محليا. وبناءً على مستوى الدخول في سوق العمل قبل احتساب التحويلات المالية الاجتماعية، تزيد معدلات الفقر بين الأطفال على 50 و 40% بين أسر المهاجرين في فرنسا والمملكة المتحدة على التوالي. لذلك، يعد أثر إعادة توزيع الدخل عن طريق نظم الرفاهة الاجتماعية في هذه البلدان بالغ الأهمية، حيث تغطي التحويلات أكثر من نصف هذه المعدلات، لتشمل أطفال كل من المهاجرين والمولودين محليا (انظر الشكل 3.4)[24]. وعلى النقيض، يكاد يكون أثر التحويلات المالية الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية في تقليص مستويات الفقر لدى الأسر المحلية وأسر المهاجرين لا يذكر، نظرا لضآلة حجم التحويلات في مجملها. وفي الوقت ذاته، من الملاحظ أن معدلات فقر الدخل في سوق العمل في أستراليا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية أقل بكثير منها في فرنسا والمملكة المتحدة؛ مما يشير إلى الأداء الأفضل لأسر المهاجرين في سوق العمل في تلك البلدان.

3.1.2 التكاليف المالية للتحرك

بطبيعة الحال، لا تدخل المكاسب الإجمالية للدخل، المشار إليها في المؤلفات، في حساب التكاليف المالية للتحرك. وتأتي هذه التكاليف من مصادر مختلفة، بما فيها رسوم اعتماد المستندات وإنهاء الإجراءات الورقية.

الشكل (3.4) يزداد الفقر بين أطفال المهاجرين، ولكن قد تساعد التحويلات المالية الاجتماعية

آثار التحويلات على فقر الأطفال في مجموعة منتقاة من البلدان، 2001-1999

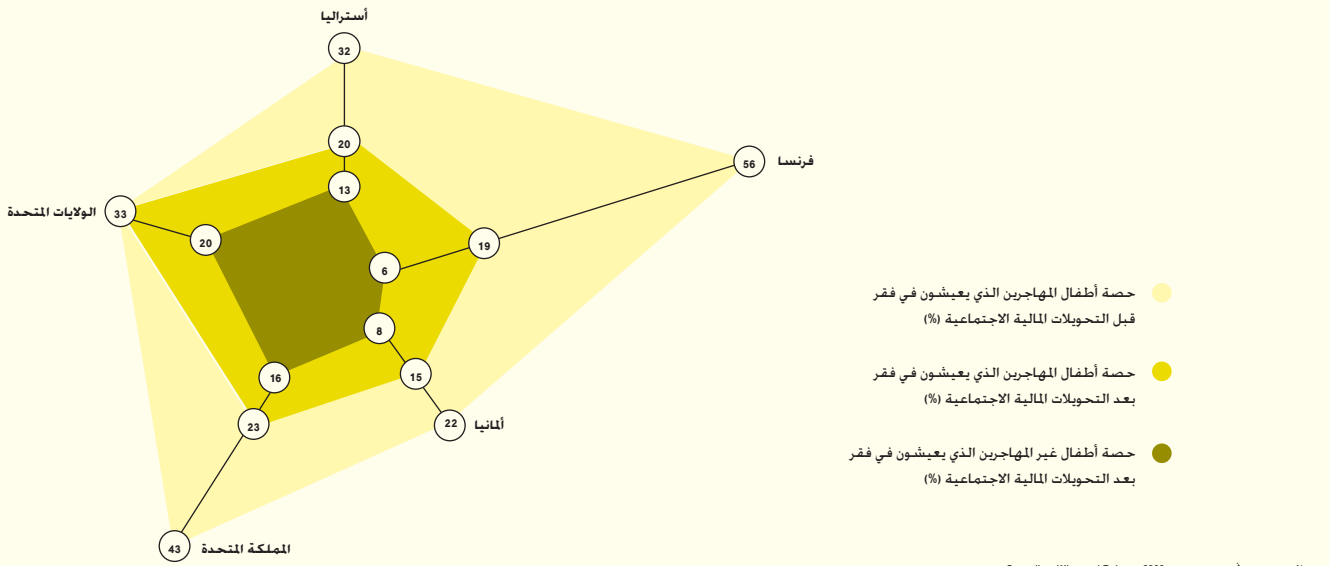

المصدر: سميدنغ، وينج وروبسون (Smeeding, Wing and Robson (2008

الشكل (3.5) غالبًا ما تكون تكاليف التحرك عالية

تكاليف الوسطاء في مجموعة منتقاة من القنوات في مقابل الدخل للفرد الواحد، 2006-2008

المصدر: بنغلاديش إلى المملكة السعودية، مالك (2008)، والصين إلى أستراليا، زيبوو Zhiwu (2009)، وكولومبيا إلى أسبانيا، مجموعة التنقل البشري Grupo de Investigacion en Movilidad Humana (2009)، والفلبين إلى سنغافورة، TWC (2006)، فييت نام إلى اليابان، فان تانه van Thanh (2008).

الشكل (3.6) قد تزداد تكاليف التحرك أضعاف الدخول الشهرية المتوقعة

تكاليف التحرك في مقابل الراتب المتوقع للعمال الإندونيسيين ذوي المهارات المتدنية في مجموعة منتقاة من بلدان المقصد، 2008

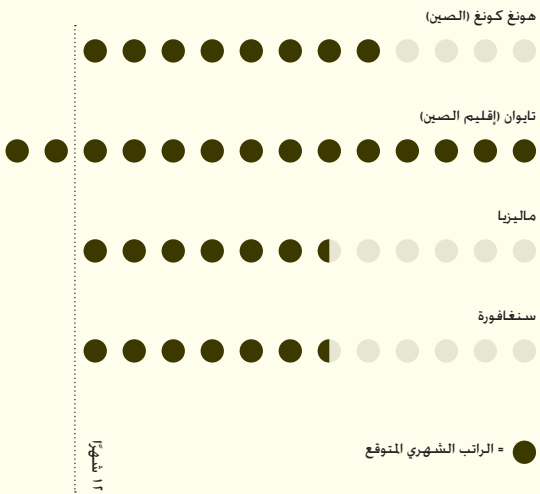

المصدر: معهد الحقوق التابع للمجلس الاجتماعي والاقتصادي (ECOSOC 2008)

وأتعاب خدمات الوسطاء، ونفقات السفر، وفي بعض الأحيان الرشاوى. وتبدو هذه التكاليف ارتدادية، فالرسوم التي يسددها العاملون ذوو المهارات المتدنية غالبا ما تكون أعلى مقارنة بأجورهم المتوقعة بالخارج، خاصة هؤلاء الذين يعملون بموجب عقود مؤقتة[25].

وقد تكون التكاليف باهظة للمهاجرين الذين لا يملكون المستندات الأساسية. وحول العالم، يقدر عدد الأطفال الذين ينتمون في العادة إلى أسر شديدة الفقر، وليس لديهم شهادات ميلاد بـ48 مليون طفل. ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى الرسوم اللازمة للحصول على هذه المستندات، إضافة إلى عوامل أخرى ذات صلة، مثل بعد المسافة عن مراكز التسجيل[26].

وقد تؤدي إجراءات التقديم المطولة، في بعض البلدان، ودفع الرشاوى عن بعض الخدمات التعاودية، إلى ارتفاع تكلفة التقدم للحصول على السجلات الهامة ومستندات السفر الأساسية[27]. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يتوقع المتقدمون للحصول على وثيقة سفر سداد ما قيمته 500 دولار (أي 70% من متوسط الدخل السنوي)، في صورة رشاوى[28]. ومن بين البلدان التي وردت في التقرير وبها حجم محدود من البيروقراطية والفساد فيما يتعلق بإصدار مستندات السفر، أذربيجان والهند وأوزبكستان[29].

ويؤدي الوسطاء، أو "السماسرة" كما يسميهم البعض، دورا محددا في سوق العمل العالمي. فهم يساعدون على سد الفجوات المعلوماتية ويلبون المتطلبات الإدارية (مثل توفير عرض عمل قبل التقدم بطلب للحصول على تأشيرة سفر)، بل يقرضون الأموال في بعض الأحيان لتغطية تكاليف الانتقال المدفوعة مقدما. ويتوفر حاليا عدد هائل من هذه الوكالات: فهناك ما يقرب من 1,500 وكالة توظيف مرخصة في الفلبين وحدها، فيما يوجد بما يقرب من 2,000 وكالة في الهند[30]. أما عن تكلفة خدمات هذه الوكالات، فيبدو أنها تتباين تباينا ضخما، لكنها تفوق في الغالب دخل الفرد في موطنه الأم (أنظر الشكل 3.5).

يبين نموذج إندونيسيا كيف أن تكاليف التحرك تختلف باختلاف بلد المقصد. فالهجرة إلى بلدان، مثل: ماليزيا وسنغافورة، تكلف المهاجر ما يعادل ستة أشهرمن الراتب المتوقع، في حين أن السفر إلى تايوان يكلفه أجر سنة كاملة (انظر الشكل 3.6). أما السقف القانوني للرسوم التي تفرضها جهات التوظيف فعادة ما يتم تجاهله، إذ يدفع المهاجرون ما يزيد عن ذلك على نحو تعاودي[31]. ويتحدد أجر خدمات الوسطاء في المقام الأول بناءً على الفرق بين الأجور داخل الوطن والأجور المتوقعة في الخارج. ولأن الوظائف المتاحة قليلة نسبيا، يستطيع الوسطاء فرض رسوم إضافية، نظرا لوضعهم الذي يسمح لهم بتحديد هذه الوظائف. وهناك بعض الحالات التي يتعرض فيها

الشكل (3.7) **يحظى أطفال المتحركين بفرصة أفضل للبقاء على قيد الحياة**

معدل الوفيات بين الأطفال في بلدان المنشأ في مقابل بلدان المقصد، حسب فئة دليل التنمية البشرية لبلد المنشأ، التعداد السكاني لعام 2000 أو أحدث جولة استقصاء

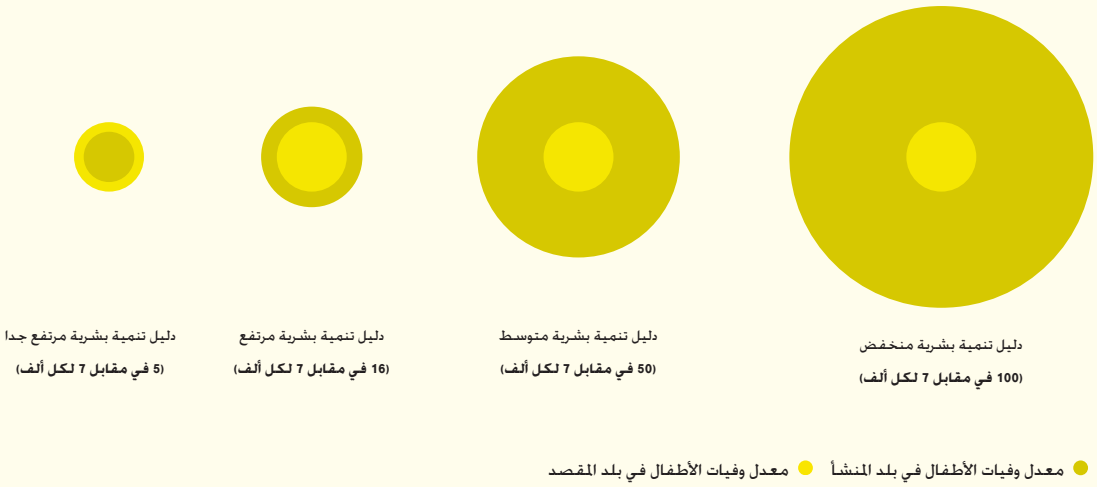

المصدر: أورتيجا Ortega (2009)

المتحركون المرتقبون إلى الغش والاستغلال، عندما يجدون أنفسهم - بعد سداد رسوم توظيف باهظة - بلا عقد عمل في بلد المقصد أو بعقد عمل أدخلت عليه تغييرات من طرف واحد، أو عندما يواجهون انتهاكات صارخة تطول سلامتهم الشخصية وأوضاع عملهم[32]. ويؤكد بعض المهاجرين تعرضهم لسوء المعاملة، أو مصادرة وثيقة سفرهم، أو حرمانهم من الحصول على الرعاية الصحية[33].

وقد تشجع اللوائح المطولة والرسوم المفروضة على نهج الطرق غير النظامية. فأصحاب العمل الروس على سبيل المثال، يشكون بصفة مستمرة من طول الإجراءات الإدارية، لاستخراج ترخيص العمل لتوظيف العاملين الأجانب، وفسادها؛ مما يدفعهم إلى التهرب. وبالتالي تترسخ ممارسات التوظيف غير النظامية.[34] وفي سنغافورة، يتعين على أصحاب العمل الذي يوظفون عمالا ذوي مهارات متدنية الالتزام بسداد رسوم معينة، تخصم فيما بعد من أجور هؤلاء العمال[35]. وبموجب الاتفاقات المبرمة بين تايلاند وكمبوديا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، تبلغ رسوم التوظيف ما يعادل راتب 4 أو 5 أشهر عمل، بينما يبلغ متوسط الوقت اللازم لإجراءات السفر 4 أشهر، مع احتجاز 15% من الرواتب لحين عودة المهاجر إلى الوطن. وعلى العكس من ذلك، ذكر البعض أن المهربين يحصلون على ما يوازي راتب شهر واحد لترتيب السفر. وفي ظل هذا التباين في التكاليف، لا غرو أن نجد المسجلين لا يزيدون عن 26% من نسبة العمال المهاجرين في تايلاند عام 362006.

3.2 الصحة

يستعرض هذا الجزء آثار التحرك على أولئك المتحركين. فمن بين الدوافع الرئيسية للتحرك، الحصول على خدمات أفضل، بما في ذلك الرعاية الصحية. وقد ذكر بعض أوائل خريجي المدارس الثانوية بتونغا وبابوا غينيا أمورا، مثل "الرعاية الصحية" و"تعليم الأبناء"، أكثر مما ذكروا الرواتب، باعتبارها أسبابا للهجرة. كما ترددت بنفس القدر تقريبا أمور، مثل "السلامة والأمن"[37]. غير أن العلاقة بين الهجرة والصحة علاقة معقدة؛ فصحة المهاجرين تعتمد على تاريخهم الشخصي قبل التحرك، وعملية التحرك ذاتها، وظروف مثل إعادة التوطين. وفي العادة، تقوم حكومات المقصد بتمحيص الطلبات المقدمة للحصول على تأشيرة عمل، حتى لا يقبل في الغالب سوى الأصحاء[38]. بيد أن المهاجرين غير النظاميين قد يكون لهم متطلبات صحية معينة لا يتم التطرق إليها.

وقد يزيد التحرك إلى البلدان المتقدمة من فرص الاستفادة من الخدمات الصحية والأخصائيين، إضافة إلى العوامل المعززة للصحة، مثل: توافر المياه الصالحة للشرب، والصرف الصحي، والتبريد السليم للأطعمة، ومعلومات صحية أفضل، وأخيرا وليس آخرا، دخول أعلى. وتشير الدلائل إلى أن عائلات المهاجرين لديها عدد أبناء أقل وأكثر صحة، مقارنة بحالهم لو لم يكونوا قد تحركوا[39]. وقد كشف بحث أجري مؤخرا في الولايات المتحدة الأمريكية -مستخدما البيانات ثنائية البعد التي تابعت الأفراد ذاتهم خلال مدة زمنية معينة- عن تحسن النتائج الصحية للمهاجرين تحسنا ملحوظا خلال السنة الأولى من الهجرة الوافدة[40].

توضع الحواجز أمام الوصول إلى الخدمات الصحية لأسباب مالية، فضلا عن الاختلافات في الوضع الاجتماعي واللغة والثقافة

أما البحث الذي أجري بتفويض، فقد كشف عن تراجع في معدل وفيات الأطفال بنحو 16 ضعفا (من 112 إلى 7 وفيات لكل 1,000 مولود حي)، بالنسبة للمتحركين من البلدان التي يسجل دليل تنميتها البشرية رقما متدنيا (انظر الشكل 3.7) . ولا شك أن هذه المكاسب يفسرها جزئيا الانتقاء الذاتي[41]. غير أن كبر حجم هذه التباينات يشير إلى شدة صعوبة تحقق نتائج مماثلة في الوطن الأم.

وللمقارنة، كما ورد في تقرير التنمية البشرية لعام 2006، بلغ معدل وفيات الأطفال لدى الأسر التي تنتمي إلى أغنى شريحة في بوركينا فاسو ما يقرب من 150 حالة وفاة لكل 1,000 مولود حي.

ليس من المستغرب، في ظل الأوضاع المتدهورة للخدمات الصحية، والمياه، والصرف الصحي، في المناطق الريفية، أن تشير الدراسات إلى زيادة فرص المهاجرين النازحين إلى المراكز الحضرية في البقاء على قيد الحياة، زيادة ملحوظة، مقارنة بالمقيمين في الريف[42]. وقد اقترن حجم هذا الأثر بمدة البقاء، الذي اقترن بدوره بالأجور العالية ومستوى أفضل من المعرفة والممارسات. وأحيانا يستفيد المهاجرون من خدمات الرعاية الصحية أكثر من المحليين الذين يقطنون المناطق الحضرية، مما يشير إلى أن توافر هذه الخدمات كان من أحد أهم دوافع تحركهم من البداية. ورغم ذلك، تتباين النتائج الصحية المتعلقة بإضفاء الطابع الحضاري. فقد كشفت دراسة أجريت على نطاق واسع عن أن النتائج المتعلقة بالمهاجرين الداخليين كانت أسوأ من نتائج سكان الحضر الأصليين، نظرا لانتماء هؤلاء المهاجرين إلى الفئات المحرومة اجتماعيا واقتصاديا. كما خلص البحث الذي أجري بتفويض، إلى عدم زيادة متوسط العمر المتوقع للمهاجرين مقارنة بغير المهاجرين سوى في نصف البلدان التي أجري عليها البحث[43].

وكشفت دراسات مفصلة أجريت في عدد من البلدان التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عن أن ميزة تحسن صحة المهاجرين في بداية تحركهم غالبا ما تتلاشى مع الوقت[44]. ويعزو البعض السبب في ذلك إلى تبني سلوكيات صحية وأنماط حياة أسوأ، إضافة إلى تعرض بعض المهاجرين إلى ظروف سيئة من عمل وبيئة وسكن، وهو ما يميز المجموعات ذات الدخول المنخفضة في البلدان الصناعية. ومما يؤثر أيضا على الصحة، الانفصال عن الأسرة، وفقدان العلاقات الاجتماعية، ومواجهة المجهول فيما يتعلق بالأمان الوظيفي وأوضاع المعيشة. وقد ذكر المهاجرون في عدة دراسات تعرضهم لحجم أكبر من الضغوط العصبية، والقلق، والإحباط، مقارنة بما يعانيه المقيمون[45]، وهي النتائج التي ارتبطت بظروف المهاجرين الاقتصادية الأسوأ، وحواجز اللغة، ووضعهم غير النظامي، وحداثة وصولهم. وعلى العكس، أثبتت بعض الدراسات الآثار الإيجابية للهجرة على الصحة العقلية، عند ارتباطها بتوفر فرص اقتصادية أفضل[46].

وقد تزيد أوضاع السكن السيئة والوظائف غير الآمنة من معدل الحوادث، وتعرض صحة المهاجرين للخطر بل قد تكون أسوأ في حالة المهاجرين غير النظاميين[47]، وهناك ممارسات موثقة توثيقا جيدا تعكس عدم المساواة الواقعة بين فئات المهاجرين الضعيفة وسكان البلد المضيف في البلدان المتقدمة، من حيث الرعاية الصحية والوضع الاجتماعي[48]. وتتأثر أيضا صحة الأطفال المهاجرين بطبيعة العمل التي قد تكون خطرة أو مؤذية أو كليهما معا[49]. ففي الهند على سبيل المثال، يعمل عدد كبير من المهاجرين الداخليين في أعمال الإنشاء والبناء الخطرة، فيما تعرض ظروف العمل في مجال صناعة الجلود العمال -وأغلبهم من المهاجرين- إلى مشكلات في الجهاز التنفسي، والأمراض الجلدية[50]. ومع ذلك تعد هذه الوظائف ذات أجر مجز مقارنة بما كان متاحا في موطنهم، وهو ما تدل عليه المقابلات التي أجريت في ريف بيهار بمدى ارتفاع حجم الطلب على هذا النوع من الوظائف[51].

وبالطبع، لا يحظى كافة أنواع المهاجرين بنفس إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية[52]. فغالبا ما يتمتع المهاجرون الدائمون بخدمات صحية أكبر من المهاجرين المؤقتين، في حين تقيد الخدمات الصحية المتاحة للمهاجرين غير النظاميين تقييدا كبيرا (انظر الشكل 3.8). كما أن التحرك أحيانا يحرم المهاجرين الداخليين من الوصول إلى الخدمات الصحية، إذا كان استحقاقهم لهذه الخدمات يرتبط بمحل الإقامة المسجل، كما هو الحال في الصين. وعلى النقيض، غالبا ما يتمتع المهاجرون الدائمون، خاصة ذوي المهارات العالية، بحجم كبير من الرعاية الصحية، في حين تتيح بعض البلدان، كالبرتغال وأسبانيا، الرعاية الصحية لجميع المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم القانوني. وفي الإمارات العربية المتحدة، تختلف التغطية حسب كل إمارة، بيد أن إمارتي أبو ظبي ودبي لديهما نظام تأمين صحي إجباري، يلزم صاحب العمل بالمساهمة فيه نيابة عن عامليه. وفي كندا يغطي التأمين الصحي الوطني كافة المقيمين، على أن تحدد سلطات كل مقاطعة مدى أهلية الأشخاص لهذا التأمين.

توضع الحواجز في الواقع العملي أمام الوصول إلى الخدمات الصحية لأسباب مالية، فضلا عن الاختلافات في الوضع الاجتماعي واللغة والثقافة[53]، خاصة للمهاجرين غير النظاميين. وهناك بلدان مثل: فرنسا وألمانيا والسويد، تحمل مواطنيها "مسئولية الإبلاغ عن" أي علاج يقدم لمهاجر غير نظامي. وهذا الأمر قد يخلق حالة من انعدام الثقة بين مقدمي الخدمات والمرضى، وبالتالي يجعل المهاجرين يحجمون عن طلب الرعاية[54]. وفي دول مجلس التعاون الخليجي (GCC)، إذا اكتشفت

حالة حمل لمهاجرة غير متزوجة، ترحل على الفور[55].

وفي بلدان المقصد الأقل ثراءً، هناك جدل أثار التوترات، بين مثالية فكرة منح الرعاية الصحية للمهاجرين غير النظاميين وواقع الموارد المحدودة. وفي جنوب إفريقيا، ذكر العديد من غير المواطنين عدم حصولهم على علاج ضد الفيروسات الرجعية المقاومة لمتلازمة نقص المناعة المكتسبة AIDS، حيث حرمهم الجهات الصحية هذا النوع من العلاج، لكونهم "أجانب" أو لعدم حملهم بطاقة الهوية القومية[56]. ولما كانت جنوب إفريقيا أحد البلدان التي لديها أعلى معدلات انتشار لفيروس نقص المناعة البشرية HIV في العالم، أضف إلى ذلك محدودية إمكانات علاج الفيروسات الرجعية، رغم ما أحرز من تحسن، فمن غير المستغرب ألا تكون الأولوية للمهاجرين غير النظاميين.

ومع ذلك، مازال هناك مزيد من الأمثلة الإيجابية في أجزاء أخرى من العالم. ففي تايلاند، توفر الحكومة العلاج ضد الفيروسات الرجعية للمهاجرين من كمبوديا وميانمار، بفضل مساعدة الصندوق العالمي لمكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسبة AIDS، والدرن، والملاريا. كما تمنح تايلاند مهاجريها إمكانية الحصول على تأمين صحي. وهناك جهود تبذل حاليا للوصول إلى المهاجرين غير النظاميين.

3.3 التعليم

يضيف التعليم قيمة حقيقية للفرد ويحقق له مكاسب أساسية، مثل القدرة على الكسب والمشاركة الاجتماعية. فالتعليم يسلح المرء بالمهارات اللغوية والفنية والاجتماعية التي تسهل اندماجه الاقتصادي والاجتماعي، ويولد المكاسب في الدخل بين الأجيال المتعاقبة. ومن المرجح أن يعزز التحرك من فرص الوصول إلى مستوى تعليمي أفضل، خاصة بين الأطفال. والحقيقة أن العديد من الأسر تتحرك واضعة نصب أعينها هدفا محددا: وهو إلحاق أبنائها بمدارس أفضل وأكثر تقدما أو أحد الأمرين. وفي الكثير من المناطق الريفية في البلدان الآخذة في النمو، لا يتوفر إلا التعليم الأساسي وبمستوى جودة متدن مقارنة بالمناطق الحضرية، وهو ما يضيف دافعا آخر للهجرة من الريف إلى الحضر[57]. وحاليا، يشهد العالم تزايدا في الطلب على الهجرة الدولية لأغراض تعليمية - وهو ما يعرف بـ «هجرة المدارس»[58].

وفي هذا القسم، نستعرض الأدلة المتعلقة بمستويات إتمام المراحل التعليمية في أماكن المنشأ والمقصد، ومدى إمكانية التحاق الأطفال المهاجرين بالمدارس الحكومية، ومستوى أدائهم مقارنة بالأطفال المولودين محليا.

وقد تتغير أشكال الالتحاق بالمدارس عند انتقال الأسر، لعدد من الأسباب، من بينها الدخول العالية.

الشكل (3.8) غالبًا ما يفتقر المهاجرون المؤقتون وغير النظاميين إلى إمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية

إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية حسب وضع المهاجر في البلدان المتقدمة في مقابل وضعه في البلدان الآخذة في النمو، 2009

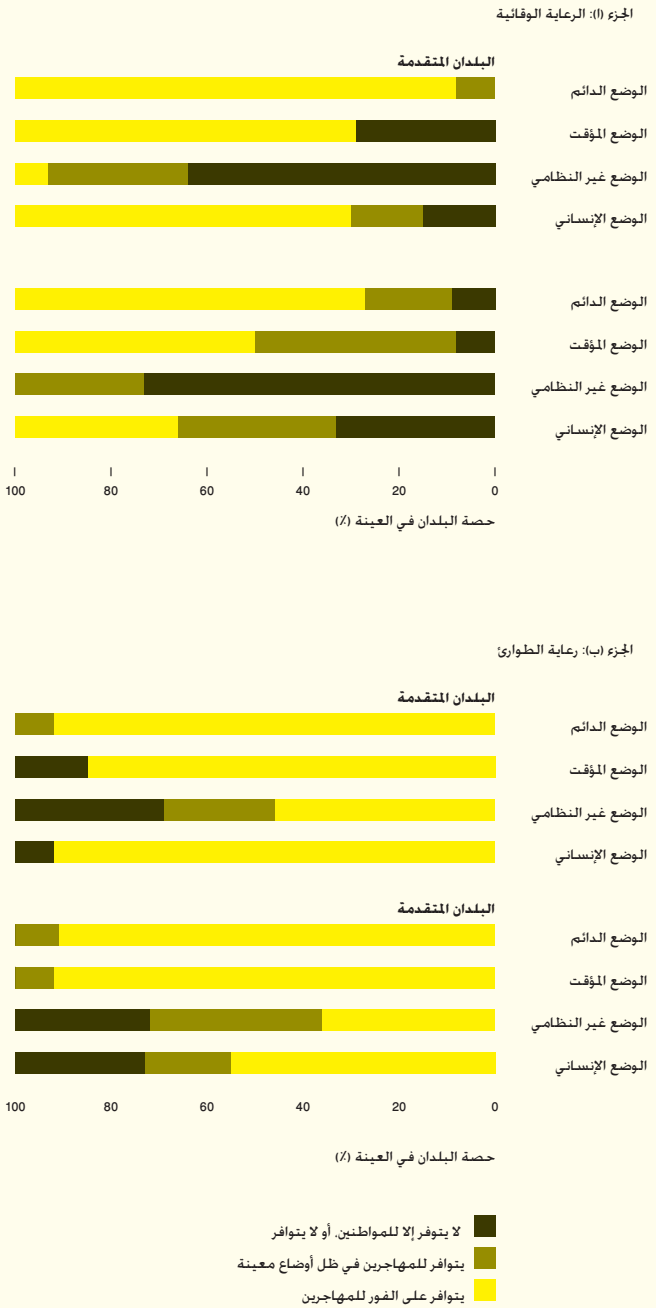

المصدر: كلوجمان وبيريرا Klugman and Pereira (2009)

الشكل (3.9) المكاسب المحققة في مجال التعليم المدرسي هي الأعلى للمهاجرين من بلدان ذات دليل تنمية بشرية منخفض

مجموع نسب الالتحاق الإجمالية في بلدان المنشأ في مقابل نسبتها في بلدان المقصد، حسب فئة دليل التنمية البشرية لبلد المنشأ، التعداد السكاني لعام 2000 أو أحدث جولة استقصاء.

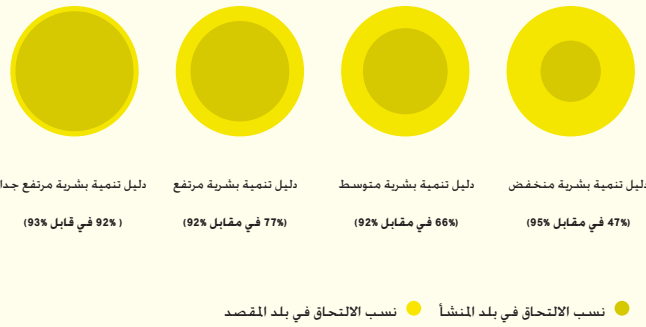

المصدر: أورتيجا Ortega (2009)

ملحوظة: يتضمن مجموع الالتحاق الإجمالي التعليم الابتدائي والثانوي والعالي

الشكل (3.10) يحظى المهاجرون بإمكانية أفضل للوصول إلى التعليم في البلدان المتقدمة

إمكانية الوصول إلى التعليم المدرسي العام حسب وضع المهاجر في البلدان المتقدمة في مقابل وضعه في البلدان الآخذة في النمو، 2009

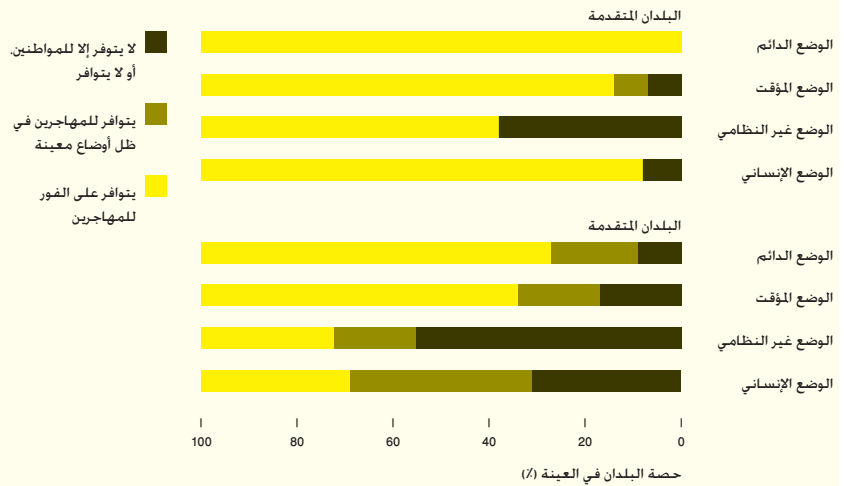

المصدر: كلوجمان وبيريرا Klugman and Pereira (2009)

ومع ذلك، هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية مثل: توفر المدرسين والمدارس وجودة البنية التحتية، وتكاليف الانتقال. وإذا أردنا قياس المكاسب التعليمية، فلا شك أن نقطة البداية ستكون مقارنة معدلات الالتحاق التي تقدم صورة صادمة لحجم مزايا التحرك (انظر الشكل 3.9)، حيث نجد حجم الاختلافات التقريبية هي الأكبر في حالة الأطفال الوافدين من البلدان التي يسجل دليل تنميتها البشرية رقما متدنيا. ورغم ذلك، قد تكون النتائج مبالغا فيها نتيجة للانتقاء الإيجابي، كما أن مجرد الالتحاق لا يضمن على الإطلاق حصول الطفل على تعليم عالي الجودة، أو الخروج بنتائج إيجابية من العملية التعليمية[59].

لا يستطيع أحد أن يغفل أهمية التنشيط المبكر للنواحي البدنية والمعرفية والعاطفية لدى الأطفال، إضافة إلى برامج تنمية الطفولة المبكرة (ECD60). فقد أظهر أحد البحوث التي أجريت في ألمانيا أن برامج تنمية الطفولة المبكرة (ECD) يمكن أن تجعل أبناء المهاجرين ندا لأبناء البلد الذين يشتركون معهم في خلفية اجتماعية واقتصادية واحدة[61]. كما تقل احتمالات إلحاق الأطفال بالبرامج الرسمية لتنمية الطفولة المبكرة، رغم السعي الدائم والنشط للسلطات في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية للوصول إلى الأطفال المهاجرين، وذلك بسبب المعايير التقليدية، والحواجز الثقافية واللغوية، وأحيانا الوضع القانوني غير المحدد[62]. تعتبر تايلاند من بين البلدان الآخذة في النمو التي تسعى إلى أن تغطي برامجها غير الرسمية الخاصة بتنمية الطفولة المبكرة المهاجرين على مناطقها الحدودية في الشمال. وتعتمد بعض البلدان الأخرى ترتيبات مماثلة، مثل البرامج المعتمدة في جمهورية الدومينيكان التي تخدم أطفال الهايتيين.

وقد لا يتمكن الأطفال في بعض البلدان من الالتحاق بالمدارس الحكومية، أو قد يطلب من أولياء أمورهم دفع رسوم أعلى. وقد كشف تقييمنا للسياسات أن معظم البلدان المتقدمة غالبا ما تتيح التعليم لجميع أنواع المهاجرين، سواء الدائمين، أو المؤقتين، أو غير النظاميين، أو المهاجرين لأسباب إنسانية (انظر الشكل 3.10). ومع ذلك، ثلث البلدان المتقدمة بالعينة، بما فيها السويد وسنغافورة[63]، لا تسمح للأطفال المهاجرين غير النظاميين بالالتحاق بالمدارس في حين أن النتيجة كانت أكبر في البلدان الآخذة في النمو، ومنها مصر والهند، حيث بلغت النسبة نصف العينة. وفي حالات بعينها، كما في الإمارات العربية المتحدة، لا تتاح الخدمات التعليمية للأطفال المهاجرين غير النظاميين. وفي بلجيكا، يمنح التعليم مجانا ويعتبر حقا لكل شخص، بيد أنه غير إلزامي في شأن الأطفال المهاجرين غير النظاميين. وفي بولندا، يعتبر التعليم للأطفال بين 6 إلى 18 سنة حق من الحقوق بل إلزامي، غير أن الأطفال ذوي الوضع غير النظامي لا ينطبق عليهم ذلك، لأسباب تمويلية، وهو ما يجعل بعض المدارس تحجم عن قبول هؤلاء الأطفال[64].

قد يؤدي الفقر والتمييز (الرسمي وغير الرسمي) إلى الحرمان من الوصول إلى الخدمات الأساسية؛ وحتى

إن كان من حق الأطفال غير النظاميين الالتحاق بالمدارس الحكومية، تظل هناك عوائق أمام التحاقهم. وفي عدة بلدان، مثل: فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية يثنى المهاجر، عن حصوله على التعليم خوفه من الإبلاغ عن وضعه غير النظامي[65]. وفي جنوب أفريقيا حوالي ثلث الأطفال في سن المدارس من غير المواطنين، غير ملتحقين بمدارس، لعدة أسباب منها: عدم القدرة على سداد الرسوم، والمواصلات، والزي الرسمي، والكتب، إضافة إلى الإقصاء الذي يمارسه بعض إداري المدرسة، في حين أن المقيدين بالمدارس يشيرون إشارة منتظمة إلى تعرضهم لتعليقات تنم عن كراهية الأجانب من المدرسين أو التلاميذ[66].

ولعل أصعب التحديات تواجه فئتين من المهاجرين: الأطفال الذين يهاجرون بمفردهم، الذين غالبا ما يكون وضعهم غير نظامي (أنظر المربع 3.2)، والأطفال الذين يهاجرون مع أهليهم داخل البلدان الآخذة في النمو وفيما بينها، بصورة مؤقتة. وفي الأغلب، لا تتمكن الفئة الأولى من الوصول إلى المؤسسات التعليمية على الإطلاق، بسبب عوامل، مثل: العزلة الاجتماعية والثقافية، وطبيعة العمل الشاقة والخطرة، والفقر المدقع، والأوضاع الصحية السيئة، وحواجز اللغة[67]. أما النوع الآخر، فهناك دراسات نوعية أجريت في فيتنام وباكستان، خلصت إلى أن الهجرة الموسمية تقطع العملية التعليمية[68]. فعلى سبيل المثال، تهاجر أقلية راك لي في فيتنام بأبنائها إلى مناطق جبلية معزولة أثناء موسم الحصاد، مما يحرم الأطفال من متابعة الدراسة خلال هذه الفترة[69].

رغم أن التحرك يتيح لأطفال المهاجرين فرصة الالتحاق بمدارس أفضل مقارنة بما كان سيوفر لهم في بلد منشئهم، لا يجتاز جميع هؤلاء الأطفال الاختبارات المدرسية بنفس درجة كفاءة نظرائهم المولودين محليا. وقد عبر عن ذلك برنامج التقييم الدولي للطلاب الذي أجري في 21 دولة تابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) و12 دولة أخرى غير تابعة للمنظمة[70]. فقد كشف البرنامج أن أداء الطلبة المهاجرين في مادة العلوم غالبا ما كان أسوأ من نظرائهم المولودين محليا. بيد أن الأداء جاء متكافئا بين الطلبة المولودين في بلد أجنبي ونظرائهم المواطنين في كل من أستراليا وأيرلندا ونيوزيلندا وإسرائيل وماكاو (الصين) والاتحاد الروسي وصربيا. كما أن أداء الطلبة الذين ينتمون لبلد المنشأ ذاته جاء مختلفا عبر البلدان وإن كانت متجاورة. فعلى سبيل المثال، يؤدي الطلبة المهاجرون من تركيا أداءً أفضل في مادة الرياضيات في سويسرا، مقارنة بأدائهم في ألمانيا[71]. وعلى نحو عام، يؤدي أبناء المهاجرين من الأجيال التالية المولودين في بلد المقصد أداء أفضل، مع بعض الاستثناءات في بلدان، مثل: الدانمرك وألمانيا وهولندا.

ويرجع جزئيا عدم استفادة أبناء المهاجرين في بعض الأحيان من الخدمات التعليمية إلى المستوى التعليمي المنخفض للأبوين وإلى دخولهم المنخفضة. فالأطفال الذين لم يكمل آباؤهم المرحلة الثانوية - كما هو الحال بالنسبة للمهاجرين الذين يعملون في المنازل بفرنسا وألمانيا وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية عادة لا يقضون سوى سنوات قليلة في التعليم. ورغم أن عددا كبيرا من أسر المهاجرين يعيشون بعيدا عن أقربائهم وشبكاتهم الاجتماعية، كشفت إحدى الدراسات أن أغلب أطفال المهاجرين في ثمانية بلدان متقدمة ينشئون مع كلٍ من الأب والأم، مقارنة بالأطفال المحليين[72]. وهذه الدراسة تناقض ما كتب في بعض المؤلفات من أن أطفال المهاجرين كثيرا ما يحرمون من أحد الأبوين.

وفي البلدان التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، عادة ما يحظى الطلبة المهاجرون، في مدارس تلك البلدان، بمدرسين وموارد تعليمية ذات جودة مماثلة لما يحصل عليه الطلبة المولودون محليا، رغم وجود بعض الاستثناءات، بما فيها الدانمرك واليونان وهولندا والبرتغال. وفي بعض الأحيان، تكون جودة التعليم التي يحصل عليها أبناء المهاجرين أقل من المعايير الوطنية. لكن السبب يعود في الأغلب إلى مستويات الدخل المحلي أكثر من وضع المهاجر تحديدا. وتشير الدراسات بشأن الفصل في المدارس بالولايات المتحدة الأمريكية إلى ضعف درجات أبناء المهاجرين،

المربع 3.2 المهاجرون الأطفال المستقلون

عادة ما يصور كل من الاتجار وطلب اللجوء السياسي على أنهما يمثلان أغلب أشكال التحرك المستقل للأطفال. ومع ذلك، تؤكد الدلائل، خلال فترات ممتدة مدى سعي الأطفال إلى التحرك بحثا عن فرص عمل أو تعليم. وتحاول اتفاقية حقوق الطفل (Convention on the Rights of the Child) أن تحمل الآخرين على التعامل مع الأطفال، باعتبارهم باستحقاق، وكلاء وصانعي سياسات ومبادرين وفاعلين اجتماعيين. وعلى الرغم من ذلك، لم تُعنَ المؤلفات وردود الأفعال، إلى حد كبير، تجاه سياسات انتقال الأطفال سوى برفاهة الأطفال وحمايتهم من الضرر، متجاهلة سياسات الدمج، والتيسير، وعدم التمييز.

أما عن باقي أنواع التحرك، يرتبط أثر هجرة الأطفال المستقلين بالسياق. فقد كشفت بعض الدراسات وجود صلة هامة بين عدم متابعة الدراسة وبين النزوع إلى الهجرة من أجل العمل بين أطفال القرى، فيما رأى البعض الآخر أن الهجرة ترتبط ارتباطا إيجابيا بالتعليم. وتظهر دراسة حديثة تستعين ببيانات الإحصاء السكاني في كل من الأرجنتين، وشيلي، وجنوب أفريقيا أن المهاجرين الأطفال المستقلين لديهم أشكال أسوأ للإيواء في بلد المقصد، فيما يتمتع المهاجرون الأطفال المعالون بنفس أشكال الإيواء المتاحة لغير المهاجرين. ويعمل ما يزيد على خُمس المهاجرين الدوليين المستقلين من الأطفال في الفئة العمرية من 15 إلى 17 عاما في هذه البلدان، مقارنة بنسبة أقل من 4% عن الأطفال المعالين من غير المهاجرين. ورغم أن الكثيرين يعيشون مع أقربائهم أو أصحاب العمل، تظل مسألتا المأوى والأمن مصدرين للقلق. وقد يكون الأطفال أقل قدرة على تغيير وظائفهم مقارنة بالكبار، لأنه من الأصعب حصولهم على المستندات حتى وإن كانوا مؤهلين، وقد يكونون الأكثر عرضة لعنف أصحاب الأعمال، أو للمواجهات مع الشرطة، كما قد يكونون فريسة أسهل لأطماع أصحاب الأعمال وغيرهم.

المصدر: بابا Bhabha (٢٠٠٨)، وياكوب Yaqub (٢٠٠٩).

المربع 3.3 الجيل القادم

يحدو الأشخاص الذين يتحركون نحو توقعات النجاح الأمل في توفير حياة أفضل لأبنائهم. وبالفعل، يمكن أن يصبح أبناء المهاجرين مجموعة سكانية رئيسية تستحق عناية صانعي السياسات ومتخذي القرار. ففي بروكسل، على سبيل المثال، يمثل هؤلاء الأطفال 40% من التعداد السكاني في العمر المدرسي، بينما نسبتهم في نيويورك هي 50%، وفي لوس أنجلوس تكاد تبلغ الثلثين.

وليس ثمة شك في أن تلقي تعليم جيد أمر أساسي من أجل الحصول على فرص نجاح أفضل. وتُشير الدلائل إلى أن أبناء المهاجرين يؤدون على نحو أفضل من آبائهم، لكنهم لا يلحقون تماما بالأطفال الذين لم يخوضوا تجربة الهجرة، حتى بعد استيعاب السمات الاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك، هناك استثناءات. كما في أستراليا وكندا، حيث الأداء المدرسي يُعتبر قريبا من أداء الطلبة المواطنين أو ربما يفوقه. وتعكس البلدان ذات الأنظمة التعليمية التي ترصد الأداء الدراسي في سكن مبكرة، مثل ألمانيا وهولندا، الهوة الأكبر فيما يتعلق بالأداء الدراسي.

أما عن كيفية أداء أبناء المهاجرين داخل سوق العمل، فالأمر يختلف بحسب البلد والجماعة. فالنتائج الحديثة تشير إلى أنهم يحظون بمعدلات توظيف عالية مقارنة بالمهاجرين من نفس الفئة العمرية، لكنهم يكونون أقل حظا مقارنة بمن لم يخوضوا تجربة الهجرة. وفي بعض البلدان الأوروبية، تعتبر معدلات بطالة الشباب بين أبناء المهاجرين هي الأسوأ. وقد يرجع السبب في هذه التباينات إلى الإمكانية المحدودة لهذه الفئة من الوصول إلى الشبكات غير الرسمية وتعرضها للتمييز (سواء القائم على المنشأ أو على الطبقة).

ويواجه بعض أبناء المهاجرين صورا من العنصرية، ترتبط عادة بفرص العمل المحدودة. وتحذر بعض الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية من خطر "الاستيعاب المقسّم"، مما يعني حصر العلاقات أبناء المهاجرين الوافدين وشبكاتهم وطموحاتهم على مجموعاتهم العرقية. غير أنها رجحت أن هذا الاستيعاب يختلف حسب المجموعات. وقد كشفت الدراسات أن المهاجرين المكسيكيين، المراهقين والمراهقات، أكثر عرضة للتسرب من التعليم، أو السجن، أو الحمل. وتشير الدراسات ذاتها إلى أن الموارد الاقتصادية والاجتماعية، على المستويين الأسري والمجتمعي، يمكن أن تتغلب على هذه المخاطر. وتتجنب زيادة أعداد الشباب اليائس المنتمي إلى الطبقة الدنيا.

المصدر: كرول (2007) Crul، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2007) OECD، وكاسلز وميلر (1993) Castles and Miller، وبورتس وزو (2009) Portes and Zhou.

عند التحاقهم بمدارس الأقليات في المناطق العشوائية بالمدن[73]. كما أكدت دراسات أجرتها كل من هولندا والسويد أن بؤر تجميع أبناء المهاجرين وفصلهم عن باقي الأطفال أمر يضر بأدائهم المدرسي[74]. وحتى إن لم يحرم هؤلاء المهاجرين من المواد التعليمية، فقد يحتاجون إلى خدمات خاصة، مثل التدريس باللغة المحلية.

وجزء من اهتمامنا بالعملية التعليمية يرجع إلى إدراكنا لقيمتها في تحسين فرص النجاح للأجيال القادمة. وقد سقنا بعض الأدلة التي تبرهن على مدى أهمية هذا الأمر في المربع 3.3.

3.4 التمكين والحقوق المدنية والمشاركة

لا يؤدي التحرك إلى تحسين مستوى الخير للمهاجر فحسب، وإنما يمنحه أيضا أبعادا في شخصيته، مثل القوة التفاوضية واحترام الذات والكرامة. كما يمكن أن يعزز التحرك التمكين، الذي يعرف بأنه حرية التصرف سعيا لتحقيق الأهداف الشخصية والخير[75]. غير أن هناك أهمية كبرى لاستقبال البلد المضيف، خاصة إذا كان المهاجرون يواجهون العداء الذي قد يتحول إلى عنف.

وهناك عدد واسع من القدرات التي تُعنى بها التنمية البشرية، بما فيها الحريات الاجتماعية التي لا يمكن ممارستها بمنأى عن الضمانات السياسية والمدنية. وهذه الأمور تمثل جزءا من بُعد «الحرية» والتي أطلق عليها بعض الفلاسفة «الأسس الاجتماعية لاحترام الذات[76]»، وبالتالي لها تماما نفس أهمية المكاسب في الدخل، بل ترتبط بهذه المكاسب. غير أنها تظل مقيدة بالحواجز الاجتماعية والطبقية والعنصرية المترسخة. وفي الكثير من البلدان، يُتخذ موقف سلبي من الهجرة؛ مما قد يضعف من إحساس المهاجر بكرامته واحترامه لذاته. وهذا الأمر ليس بالظاهرة الجديدة: ففي القرن التاسع عشر، عانى الأيرلنديون من هذا التحيز في المملكة المتحدة، وهو ما حدث للصينيين في أستراليا.

ومن مزايا التحرك إعطاء النساء الريفيات الاستقلالية، ومن ثم التمكين الذي يحدث عند هجرة النساء من الريف إلى الحضر، وانفصالهن عن باقي أفراد أسرهن وأصدقائهن، ليحصلن على عمل مدفوع الأجر خارج المنزل[77]. وقد أظهرت بعض الدراسات النوعية التي أجريت في الإكوادور والمكسيك وتايلاند تلك الآثار. فبالنسبة للنساء اللاتي تناولتهن هذه الدراسات، كان خيار العودة إلى حياة الريف القديمة خيارا غير وارد[78]. وقد لُوحظ زيادة مشاركة النساء التركيات المهاجرات في سوق العمل واستقلاليتهن[79]. ولم يكن السعي لكسر قيود الأعراف والتقاليد عند الهجرة مطلبا نسائيا فحسب، بل إن شباب المهاجرين من الرجال كان لديهم الرغبة نفسها في تحدي هياكل السلطة الأبوية داخل الأسرة[80].

لكن هذه النتائج الإيجابية لا تتحقق دائما؛ فهناك بعض المجتمعات المهاجرة تقع في دائرة الجمود لتمسكها بالممارسات الثقافية والاجتماعية التي كانت تسود في بلد المنشأ وقت الهجرة، حتى وإن كان التغيير قد طال بلدانهم منذ هجرتهم[81]، أو قد تؤصل مجتمعات المهاجرين بعض الأفكار والممارسات المتطرفة المحافظة،

باعتبارها طريقة لعزل نفسها عن البلد المضيف، مما يؤدي إلى الاغتراب، بل أحيانا إلى التطرف.

وهناك ديناميكية معقدة بين التقاليد الثقافية والمجتمعية، والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسات العامة؛ فقد كشف تحليل أُجري على 10 بلدان بأمريكا اللاتينية استمرار معاناة المهاجرين الداخليين من السكان الأصليين من التمييز في المناطق الحضرية، رغم اكتسابهم إمكانيات أفضل للوصول إلى الخدمات عنها في المناطق الريفية[82]. كما أظهرت دراسة أخرى أن النساء البوليفيات العاملات في الأرجنتين تعرضن للتمييز، حيث لم يتح لهن سوى فرص عمل محدودة، انحصر معظمها في الوظائف الاجتماعية المتدنية[83].

ومن العناصر التي تعزز التمكين، المشاركة والانخراط في العمل المدني. ويُرجح تحليلنا المعتمد على استقصاءات القيم العالمية أن الأشخاص، الذين يرتبطون بخلفية من خلفيات الهجرة، عادة ما يشاركون في عدد من الجمعيات المدنية. أما الأشخاص الذين لم يكن لهم أب أو أم مهاجران، فهناك احتمال أكبر لأن يثقوا وينضموا إلى مجموعة من المنظمات، قد تكون رياضية أو ترفيهية أو فنية أو مهنية. ويشير البحث أيضا إلى أن فرص المشاركة السياسية تزداد مع زيادة إمكانية التحدث بلغة البلد المضيف، واعتمادا على مدة الإقامة، والتعليم في بلد المقصد، ووجود شبكات اجتماعية وصلات بسوق العمل، بتراجع الحواجز المؤسسية أمام حق التسجيل والتصويت[84].

وتعد العوامل المؤسسية من العوامل المهمة كذلك، خاصة الحقوق المدنية والانتخابية؛ فقد تبين من تقييمنا للسياسات أن التصويت في الانتخابات القومية كان مقيدا تقييدا كبيرا أمام المواطنين، رغم سماح عدة بلدان متقدمة للأجانب بالتصويت في انتخاباتها المحلية (انظر الشكل 3.11). ومؤشر سياسة التكامل للمهاجرين MIPEX، الذي يقَيِّم حجم فرص المهاجرين في المشاركة في الحياة العامة، فيما يتعلق بالمشاركة في الاتحادات الجماعية والتصويت والترشح في الانتخابات المحلية والدعم المقدم من جمعيات المهاجرين، كشف أن سياسات غرب أوروبا تؤيد المشاركة في حين أن سياسات وسط وشرق وجنوب شرق أوروبا كانت أقل تأييدا. وفي السويد تسمح الحكومة لأي مقيم في البلاد، بصفة قانونية، وأمضى مدة ثلاث سنوات بها، بالتصويت في الانتخابات الإقليمية والمحلية، والترشح في الانتخابات المحلية. كما أن الأجانب في أسبانيا يمكنهم التصويت في الانتخابات المحلية، ماداموا مسجلين، باعتبارهم مقيمين، لدى السلطات المحلية التابعين لها.

من ضمن أسباب الهجرة لدى العديد من الناس الرغبة في الحصول على درجة أعلى من الأمن المادي والشخصي، والانتقال إلى أماكن تتمتع بوضع أفضل لسيادة القانون ومساءلة الحكومة. وهذا بالطبع هو حال العديد من اللاجئين الفارين من الصراعات، حتى وإن ظل موقفهم القانوني ضعيفا وهم يطلبون حق اللجوء السياسي. ويُظهر تحليلنا للعوامل المحددة للتدفقات بين مجموعة من بلدان المنشأ والمقصد أن مستوى الديمقراطية الذي يوفره أي بلد له أثر إيجابي وقوي، على حجم تدفقات المهاجرين[85].

ومع ذلك، حتى البلدان ذات القوانين الجيدة تخضع للاختبار، عندما يكون إنفاذ قانون الهجرة يقع ضمن أعباء العمل التعاودي للشرطة. وكما رأينا في الفصل الثاني، تختلف البلدان في ممارساتها في تنفيذ القانون. ففي بعض البلدان، قد يعتبر البعض أن المهاجرين غير النظاميين هدف سهل للمسئولين الفاسدين. ففي جنوب أفريقيا، كثيرا ما يلجأ ضباط الشرطة الذين يسعون للحصول على رشاوى إلى تدمير المستندات أو رفض الاعتراف بها من أجل تبرير عمليات القبض[86]. وقد ذكر المهاجرون المنغوليون في الجمهورية التشيكية أنهم يدفعون الغرامات أثناء غارات الشرطة، بغض النظر عما إذا كانت هذه الغارات قانونية أم لا[87]. وفي ماليزيا، يتعرض المهاجرون في بعض الأحيان إلى آليات إنفاذ غير رسمية، مما حدا بالبعض إلى رفع شكاوى بالتعرض للإيذاء (انظر المربع 3.4).

كما سنرى في الفصل الرابع، عادة ما يراود الناس، في أماكن المقصد مخاوف بشأن الآثار الاقتصادية والأمنية والثقافية للهجرة الوافدة. وفي بعض الحالات، يعاني البعض من الشعور بكراهية الأجانب. وهذا

الشكل (3.11) تقتصر حقوق التصويت عامةً على المواطنين

حقوق التصويت في الانتخابات المحلية حسب وضع المهاجر في البلدان المتقدمة في مقابل وضعه في البلدان الآخذة في النمو، 2009

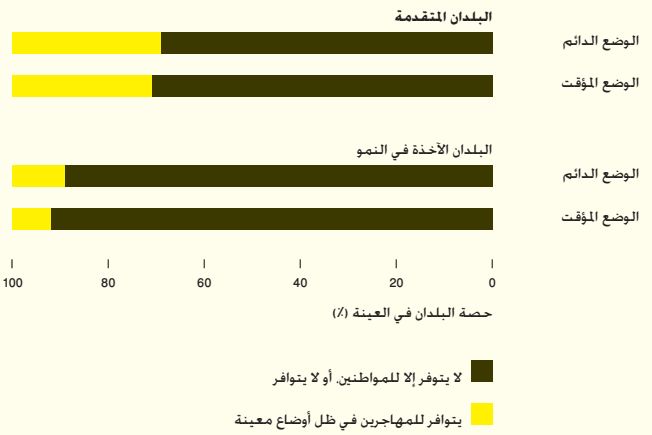

المصدر: كلوجمان وبيريرا Klugman and Pereira (2009)

المربع 3.4 آليات الإنفاذ في ماليزيا

استطاعت ماليزيا، باعتبارها واحدة من أقوى الاقتصادات في جنوب شرق آسيا، اجتذاب العديد من العاملين المهاجرين (بلغت نسبتهم رسميا حوالي 7% من التعداد السكاني في عام 2005). وفي نهاية عام 2008، بلغ حجم العمالة الماليزية 12 مليون عامل تقريبا، أي حوالي 44% من السبعة والعشرين مليون مقيم، شملت هذه العمالة حوالي 2.1 مليون مهاجر شرعي من بنغلاديش، وإندونيسيا، وغيرهما من البلدان الآسيوية. كما اتجهت الحكومة الماليزية إلى التسامح مع الهجرة غير المصرح بها، رغم أن الإجراءات التنظيمية كانت تقترن في بعض الأحيان بحظر دخول أعداد جديدة، مع تشديد الحكومة على إنفاذ هذه الإجراءات.

ومنذ عام 1972، تؤدي رابطة متطوعي ماليزيا (Ikatan Relawan Rakyat or RELA) دورا في إنفاذ القوانين، ومن بينها قوانين الهجرة الوافدة. فقد سُمح لمتطوعي RELA، وعددهم حوالي 500.000، الدخول إلى أماكن العمل والمنازل دون تصريح، وحمل الأسلحة النارية، والقيام بعمليات الضبط بعد الحصول على إذن من قادة RELA. ويرى بعض النشطاء المؤيدين للمهاجرين أن متطوعي RELA أصبحوا مثل جماعات المراقبة المدنية، التي تلفق الأدلة لتبرير القبض على المهاجرين، واستخدام القوة المفرطة أثناء تنفيذ مهام الحفاظ على الأمن والنظام. وقد أعلنت الحكومة مؤخرا عزمها على الحد من حوادث إساءة استغلال السلطة، وتنظر حاليا في سبل تحسين أداء RELA، عن طريق تدريب أعضائها.

المصدر: كراش وراماشاندران (2009) Crush and Ramachandran، وفيجاياني (2008) Vijayani، ومركز البحوث الإيمائية المعني بشؤون الهجرة (2007) Migration DRC.

يظهر عندما يثير المتطرفون مشاعر الخوف وعدم الأمان.

فعلى سبيل المثال: قد يندلع العنف تجاه المهاجرين - كما حدث في ماليزيا وجنوب أفريقيا عام 2008 وأيرلندا الشمالية عام 2009، حيث عانى الأفراد والمجتمعات من التبعات السلبية لهذا العنف[88]. وتشير التجربة إلى أن أعمال العنف هذه تحدث في العادة عندما يسمح الفراغ السياسي بأن يقوم اللاعبون المحليون، ممن تجردوا من مبادئهم الأخلاقية، باستغلال التوترات الاجتماعية الكامنة[89].

ومما يثير الدهشة، أنه على الرغم من أن عدم التسامح كثيرا ما يولّد شعورا بالممانعة لإقامة العلاقات الاجتماعية، تشير بعض الدلائل إلى أن العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين المهاجرين والمقيمين يمكن أن تزيد من مستويات التسامح لصالح جماعات المهاجرين، فضلا عن الانحياز القائم[90]. كذلك، من البديهي أن يؤدي السياسيون المعتدلون، والهيئات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية دورا في صياغة وتوفير السياسات والخدمات التي تسهل اندماج المهاجرين، وأن تحول دون تصعيد التوترات. لكن الاكتفاء بصياغة النصوص القانونية دون وجود قيادة ومساءلة ونقاش واع مع الشعوب لن يجدي نفعا (الفصل الخامس).

3.5 تفهم عواقب المحركات السلبية

بعض الأشخاص يتحركون لأن الحظ حالفهم، إما بالفوز بالقرعة أو بتلقي عرض بالمساعدة من صديق أو قريب، لبدء حياة جديدة في المدينة. لكن الكثير منهم يهاجر نتيجة للظروف الصعبة التي يمر بها - كالانهيار الاقتصادي، وفقدان الاستقرار السياسي في زمبابوي، واندلاع الحرب في السودان، ووقوع الكوارث الطبيعية في تسونامي بآسيا. لكن التحرك في مثل هذه الظروف قد يعرض الأشخاص للخطر، أو يزيد من درجة تعرضهم له، ويستنفد قدراتهم. ومما لا شك فيه أن الهجرة في حد ذاتها لا تكون في هذه الحالات هي السبب في تدهور النتائج وإنما تكون المحركات الأساسية هي السبب. ويستعرض هذا القسم النتائج المصاحبة للمحركات الثلاثة العامة للهجرة وهي: الصراعات، والنزوح المستحث بالتنمية، والاجتار في البشر.

3.5.1 عندما يكون انعدام الأمن محركا للهجرة

لا شك أن الأشخاص الفارين من عدم الأمن والعنف المتفشي ببلدانهم، عادة ما يرون انهيارا كاملا في نتائج تنميتهم البشرية. لكن الهجرة تحميهم من الضرر الأكبر الذي كان سينتظرهم إذا بقوا في أماكنهم. فهناك عدة أشكال من الحماية متاحة للاجئين السياسيين، خاصة من تغطيهم الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين لعام 1951 - وهي الاتفاقية التي تحدد المعايير التي تمنح على أساسها البلدان الموقعة على هذه الاتفاقية الأفراد حق اللجوء السياسي وتبين حقوقهم ذات الصلة - في ظل تفويض المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR). وأتاحت هذه الحماية فرصة التحرك إلى ظروف بيئية جديدة يتوفر بها الأمن والأمان لملايين من الناس.

وحديثا، يزداد اقتران الصراعات بتحركات السكان الواسعة، وهذا يشمل النزوح المقصود للمدنيين، بوصفه سلاحا للحرب[91]. وقد يتمكن البعض من الفرار إلى أماكن بعيدة في أمريكا الشمالية، وغرب أوروبا، وأستراليا، لكن الأغلبية تنزح داخل بلد المنشأ أو بالقرب منه. وحتى إن كانت المخيمات لا تأوي سوى ثلث العدد النازح بسبب الصراعات[92]، أصبح استيطانهم لهذه المخيمات يجسد نكبة للأشخاص قاطني المناطق الفقيرة والمتأثرة بالصراعات. ومن الأمثلة المعاصرة على ذلك، دارفور في السودان، حيث فر الأهالي من قراهم في أعقاب الهجمات التي دمرت ماشيتهم ومحاصيلهم وآبارهم ومنازلهم، ليلحقوا بمن كانوا بالفعل أكبر تعداد سكاني نازح على مستوى العالم، بعد الحرب الممتدة التي دارت في جنوب السودان.

وعندما يفر الفقراء والمعدمون من مناطق الصراع، فلا شك أنهم يعرضون أنفسهم لمخاطر شديدة. فالصراعات إما تقوض كافة أشكال رأس المال أو تدمرها، وتقطع الناس عن مصادر رزقهم القائمة، وخدماتهم، وشبكاتهم الاجتماعية، وتزيد من مدى ضعفهم. وصحيح أن النازحين، بفرارهم، ربما يكونون قد نجوا من التهديدات الجسدية الأكثر مباشرة، لكنهم مازالوا يواجهون عددا من التحديات القوية.

ومن أهم المشكلات التي تجابههم: المخاوف الأمنية والعداء الداخلي، خاصة داخل المخيمات وحولها[93]. وفي الحروب المدنية، قد يواجه الأشخاص النازحون داخليا بعض المضايقات من الحكومة والعداء من الأشخاص المحليين.

وعلى الرغم من ذلك، علينا أن نتذكر هنا أن الصراعات وانعدام الأمن لا يمثلان دافعا سوى لحصة صغيرة من حركة الهجرة - أي حوالي واحد على عشرة من التحرك الدولي، وحوالي واحد على عشرين من التحرك الداخلي. وهناك تباينات بحسب المنطقة: فقد كان التأثير في أفريقيا على نطاق أكثر اتساعا، حيث بلغت نسبة النازحين بسبب الصراعات الدائرة داخل القارة حوالي 13% من إجمالي النازحين للخارج. وتظهر الخريطة رقم 3.1 موقع الصراعات وأكبر التدفقات النازحة داخل أفريقيا وعبر حدودها. ورغم أن الخريطة ترسم صورة قاتمة، نشدد هنا على أن الغالبية العظمى من الهجرة في أفريقيا غير مستحثة بالصراع وأن معظم الأفارقة يتحركون لذات الأسباب التي تدفع غيرهم إلي الحركة[94].

بخلاف استمرار انعدام الأمن، يعد السعي وراء كسب دخل لائق هو التحدي الوحيد الأكبر أمام النازحين، خاصةً عندما يكون هؤلاء النازحون لا يملكون مستندات هوية[95]. فبناء على بعض دراسات الحالات التي أجريت بتفويض[96]، كانت أوغندا هي البلد الوحيد من بين ستة بلدان الذي يمنح لاجئيه السياسيين حق التحرك بحرية، وقبول العمل، وحيازة الأراضي. ففي حين كانت نسبة العاملين ممن هم في سن العمل بمخيمات أوغندا حوالي 44%، كانت النسبة العاملة في خمسة بلدان أخرى مجتمعة لا تزيد عن 15%. وحتى إن سُمح للنازحين بالعمل، تظل الفرص الحقيقية المتاحة نادرةً.

أما عن نتائج التنمية البشرية لمن هاجروا بسبب انعدام الأمن، فقد جاءت شديدة التباين. ورغم أن المبادئ الإرشادية للأمم المتحدة بشأن النزوح داخليا قد أدت إلى رفع مستوى الوعي، لا يستفيد النازحون داخليا - 80% منهم من النساء والأطفال - من نفس الحقوق القانونية مثل تلك الممنوحة للاجئين[97]. وعلى نحو تقريبي، تلقى العدد المقدّر بنصف الستة والعشرين مليون نازح داخلي على مستوى العالم بعض الدعم من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) وغيرها من المنظمات. لكن مسألة السيادة عادة ما تثار بوصفها مبررا لتقييد جهود المساعدات الدولية. ففي عام 2007، عانى أكثر من 500,000 شخص من جراء الأزمات في كل من السودان وميانمار وزمبابوي، حيث لم يصل لهؤلاء الأشخاص أي مساعدات إنسانية[98]. وفي الحالات الأقل قسوة، يعد سوء التغذية، وعدم توفر المياه النظيفة والرعاية الصحية، علاوة على نقص الأوراق القانونية وحقوق الملكية، من أسباب النزوح داخليا. لذلك، بذلت

الخريطة (3.1) الصراع باعتباره محركًا للتحرك في أفريقيا

الصراع وعدم الاستقرار والتحرك السكاني في أفريقيا

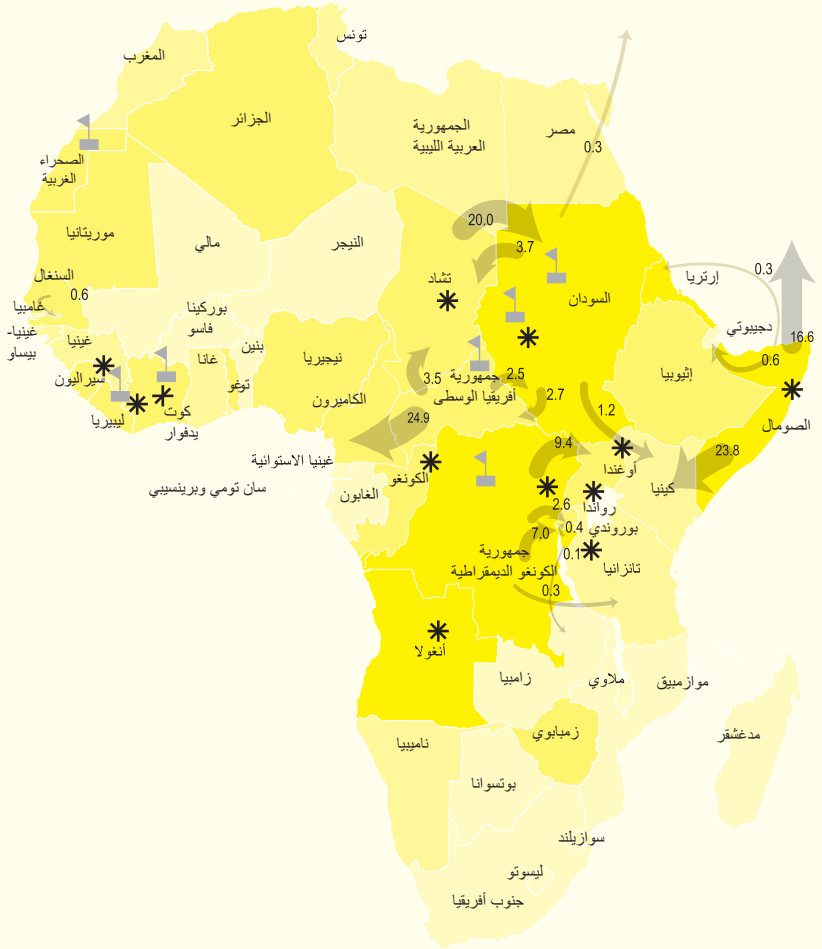

مناطق صراع حديثة

استمرار بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام (بالآلاف)

تدفقات اللاجئين في عام 2007 (بالآلاف) 23.8

عدد اللاجئين (في نهاية 2008)

- 0–1,000
- 1,000–10,000
- 10,000–100,000
- 100,000–523,032

الأشخاص النازحين داخليًا (في نهاية 2008)

بوروندي	100,000
جمهورية أفريقيا الوسطى	108,000
تشاد	180,000
الكونغو	حتى 7,800
جمهورية الكونغو الديمقراطية	1,400,000
كوت ديفوار	مالا يقل عن 621,000
إثيوبيا	200,000–300,000
كينيا	300,000–600,000
ليبيريا	غير محدد
رواندا	غير محدد
السنغال	10,000–70,000
الصومال	1,300,000
السودان	4,900,000
أوغندا	869,000
زمبابوي	570,000–1,000,000

المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) 2008، ومركز رصد النازحين داخليًا (IDMC) 2008.

ملحوظة: توضح الخريطة تدفقات اللاجئين بناءً على بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتغفل عن تدفقات هامة مرتبطة بعدم الاستقرار، كما هو حال الزمبابويين الفارين إلى جنوب أفريقيا مثلا.

بعض الحكومات جهودا متضافرة لتعزيز حقوق السكان النازحين داخليا، وتحسين أوضاعهم المعيشية[99].

ويختلف أيضا موقف اللاجئين الدوليين، لكنه قد يصبح هشا، خاصة في حالات الصراع الممتد، كما هو الحال في فلسطين. وتمثل هذه الحالات حوالي نصف مجموع اللاجئين. ويؤكد التحليل الذي أُجري بتفويض، الضعف العام لنتائج التنمية البشرية، مع وجود بعض التباين فيما بين الجماعات والبلدان؛ فحوادث العنف القائمة على الجنس، وعلى أساس النوع تسجل نسبا مرتفعة. ومن المفارقات الغريبة أن ثمة ما يفيد بأن بعض النساء، كما هو الحال في بوروندي وسريلانكا، أصبحن أكثر تمكينا، لتوليهن أدوارا اجتماعية جديدة بوصفهن حاميات ومعيلات لأسرهن[100].

وأحيانا تسجل مؤشرات الصحة والتعليم داخل مخيمات اللاجئين أرقاما عالية، مقارنة بالسكان المحليين في المناطق المحيطة. كما كشفت دراستنا أن حصة المواليد الذين حظوا برعاية طبية ماهرة داخل المخيمات التي شملها الاستقصاء في نيبال وتنزانيا وأوغندا، كانت أعلى من حصة المواليد لسكان هذه البلدان كلهم، بنسبة ملحوظة. وبالمثل، جاءت مؤشرات التعليم - مثل إجمالي نسب الالتحاق بالتعليم الأساسي ونسب الطلبة إلى المدرسين - أفضل بين اللاجئين بالمخيمات منها بين التعداد السكاني بوجه عام (انظر الشكل 3.12).

الشكل (3.12) غالبًا ما تفوق معدلات الالتحاق بالمدارس بين اللاجئين معدلاتها لدى المجتمعات المضيفة في البلدان الآخذة في النمو

إجمالي نسب الالتحاق في المرحلة الابتدائية – اللاجئون وسكان المجتمعات المضيفة وبلدان المنشأ الرئيسية، 2007

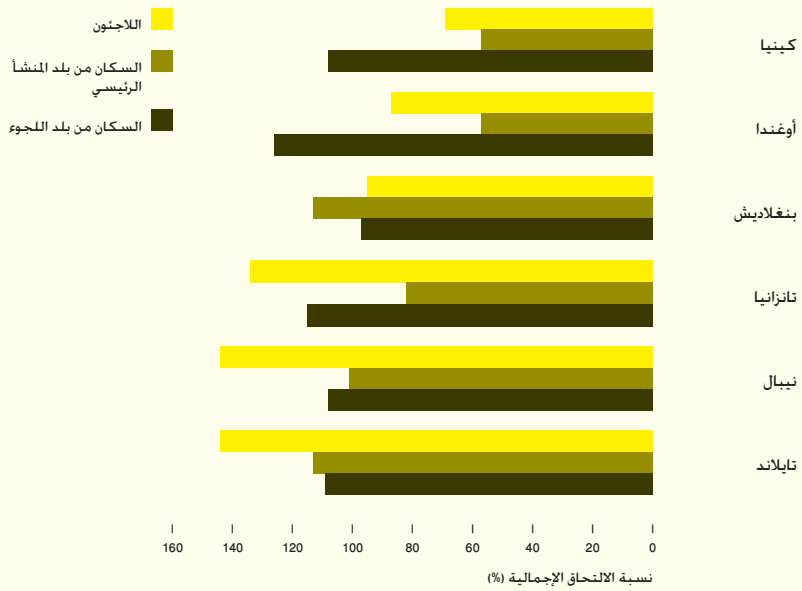

المصدر: دي براون (2009) de Bruijn، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR (2008)، ومعهد اليونسكو للإحصاء (2008b).

وهذه الأنماط تعكس آثار المساعدات الإنسانية داخل المخيمات، وأوضاع التنمية البشرية المتواضعة بشكل عام، والمؤشرات السائدة في البلدان المضيفة للحصيلة الأكبر من اللاجئين.

كما أسلفنا، لا ينتهي الحال بمعظم اللاجئين والنازحين داخليا داخل مخيمات على الدوام، أو لفترات ممتدة. فعلى سبيل المثال، لا يقيم في المخيمات التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الأنروا - (UNRWA) سوى أقل من ثلث الفلسطينيين اللاجئين[101]. وفي المتوسط، يبدو أن هؤلاء الذين ينتقلون إلى المراكز الحضرية هم من الشباب الأصغر سنا والأوفر حظا من الناحية التعليمية، وربما يتمتعون بنتائج تنمية بشرية أفضل مقارنة بمن يعيشون بالمخيمات. وهناك آخرون، غالبا الأفضل حالا، يتمكنون من الفرار إلى بلدان أبعد وأكثر غنىً، خاصة في ظل بعض البرامج الحكومية الخاصة.

ولا يحصل سوى الأقلية من طالبي اللجوء السياسي على وضع لاجئ أو على إقامة. أما من يُرفض طلبه، فيصبح موقفه غير مستقر[102]. وتعتمد تجربة هؤلاء اللاجئين على سياسات بلد المقصد. فقد كشف التقييم الذي أجريناه للسياسات أن البلدان المتقدمة تسمح للمهاجرين إليها لأسباب إنسانية بالاستفادة من خدمات الطوارئ، مع فرض بعض القيود على الخدمات الوقائية، بل أوضحت أن البلدان الآخذة في النمو، في عينة البحث، خدماتها الصحية العامة أكثر تقييدا (الشكل 3.8).

وقد ثبت أن التوصل إلى حلول ناجحة طويلة المدى لهذه المشكلة، في صورة عودة مستدامة أو تكامل محلي ناجح، أمر يشكل تحديا كبيرا. ففي عام 2007، عاد حوالي 2.7 مليون نازح داخليا و 700,000 لاجئ، أي ما يمثل 5 و10 بالمائة من المجموعتين على التوالي، إلى مناطق منشئهم[103]. ولعل القضية الفلسطينية تجسد، أكثر من غيرها، الصعوبات التي واجهها اللاجئون بسبب استمرار الصراع، وانتشار حالة انعدام الأمن، وغياب الفرص الاقتصادية محليا[104].

وفي بعض الحالات، تحقق الاندماج التدريبي داخل المجتمعات المحلية، أحيانا عن طريق الحصول على الجنسية، وذلك في عدد من البلدان الآخذة في النمو والمتقدمة، رغم ضعف نسب اللاجئين الذين تمكنوا من الاندماج، خاصة داخل سوق العمل[105].

3.5.2 النزوح المستحث بالتنمية

وقد تصبح النتائج سلبية أيضا عندما ينزح الناس بسبب المشروعات الإنمائية.

ومن أشهر الأمثلة على ذلك، النزوح الذي يتم عند بناء السدود الضخمة لتوفير المياه للمناطق الحضرية، أو لتوليد الكهرباء، أو شق القنوات من أجل الري. ومن

الأسباب الرئيسية الأخرى، التوسع الزراعي، كما هو الحال عند فقدان رعاة الماشية مراعيهم التقليدية حول الأنهار، بسبب استثمار هذه الأراضي في زراعة المحاصيل التي تدر عائدا مجزيا. كما يمكن أيضا لمشروعات البنية التحتية، مثل: الطرق أو السكك الحديدية أو المطارات، وكذلك قطاعات الطاقة، مثل: التعدين، ومصانع الطاقة، والتنقيب عن البترول واستخراجه، سببا في تشريد الأشخاص. وقد ينزح الناس عند إدارة الغابات والمحميات الطبيعية بنظام مركزي عوضا عن إدارة المجتمعات المحلية.

وبصفة عامة، تؤدي هذه الأنواع من الاستثمارات إلى زيادة معظم الفرص المتاحة المتمثلة في توفير التكنولوجيا التي تدر عائدا أكبر، وخلق علاقات بالأسواق، وإمكانية الوصول إلى الطاقة والمياه، وما إلى ذلك.[106] ولكن يجب الانتباه هنا إلى طبيعة توصيل هذه الاستثمارات وكيفيتها. ففي التسعينيات، كان هناك تخوف من الآثار السلبية التي قد تطول الأقليات من جراء هذه التدخلات، مما أدى إلى انتقادها، استنادا إلى مبادئ حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية[107]. ومن أبرز هذه الانتقادات: "إن الفقر وعدم التمكين أصبحا القاعدة وليس الاستثناء، للأشخاص النازحين حول العالم"[108]، كما جاء على لسان اللجنة العالمية للسدود، وأن هذه الآثار كانت الأسوأ على نزوح السكان الأصليين والقبائل، بسبب المشروعات الكبرى.

ومن الآثار التي لوحظت في مجتمعات السكان الأصليين خسارة الأصول، والبطالة، والاستدانة، والجوع، وعدم الاندماج الثقافي. وهناك العديد من هذه الأمثلة الموثقة توثيقا جيدا، في أماكن أخرى[109]. وحسب تقديرات المعهد الاجتماعي الهندي، يقدّر عدد الأشخاص النازحين بسبب التنمية 21 مليون شخص في الهند، ينتمي العديد منهم إلى القبائل والطبقات الاجتماعية المنغلقة على نفسها. وفي البرازيل، أدى إنشاء سد توكوروي إلى نزوح نحو 25,000 - 30,000 شخص، وتغيير أسلوب الحياة وسبل المعيشة على نحو جذري للسكان الأصليين في باراكانا، وأوسيورينى، وباكتيجي. ويتسبب التخطيط الضعيف لإعادة التوطين في تمزيق المجتمع وإجبار النازحين على الانتقال أكثر من مرة إلى مناطق تفتقر، عادة، إلى البنية التحتية الأساسية، لتلبية احتياجات أعداد المهاجرين الآخذة في النمو (التي تنجذب إلى هذه المناطق للعمل في أعمال الإنشاء) وكذا النازحين بسبب المشروعات[110].

وسبق تناول هذه النقطة في المبادئ الإرشادية بشأن النزوح الداخلي المذكورة أعلاه. وتنص هذه المبادئ على ضرورة قيام السلطات المعنية، خلال مرحلة التخطيط، بدراسة كافة الخيارات القابلة للتطبيق تجنبا لنزوح الأشخاص من جديد. لكن، إن تعذر تجنب النزوح، فمن حق السلطات المعنية الدفاع عن موقفها، بعد توضيح الفائدة من ذلك لمواطنيها. والأفضل هنا الاستعانة بتأييد أصحاب المصلحة ومشاركتهم. كما يجب، إن أمكن، النص في الاتفاقات على شروط التعويض، وإدراج الآليات اللازمة لحل النزاعات. وفي جميع الأحوال، يجب ألا يكون النزوح سببا في تعريض الأرواح للخطر، أو فقدان كرامة الأفراد أو حريتهم أو أمنهم. كما يجب أن يوفر الاحتياجات الأساسية للنازحين، كالإيواء، والسلامة، والتغذية والصحة. ويجب إيلاء الاهتمام تحديدا لحماية السكان الأصليين، والأقليات، وصغار الملاك ورعاة الماشية.

وهذه المبادئ يمكن أن تقدم صورة لمخططي التنمية عن حجم المشكلات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والبيئية التي يمكن أن تخلقها المشروعات الإنمائية الكبيرة، بل الصغيرة أيضا. وقد كان لتضمين مثل هذا التحليل في العمليات التخطيطية أثر كبير، كما حدث مع بعض أكبر مصادر تمويل المشروعات الإنمائية ومنها البنك الدولي، من خلال "سياسة إعادة التوطين الإلزامية" الخاصة به. كما منحت هذه السياسات المتضررين حقوق التظلم من خلال هيئات التفتيش وغيرها من الآليات. وقد حققت نُهُج من هذه الأنواع نتائج إنمائية بشرية إيجابية للأغلبية، بينما يساعد على تخفيف المخاطر التي تتحملها الأقلية النازحة، رغم بقاء التحديات في نطاق كبير منها.

3.5.3 الاتجار في البشر

تكون الصور التي تصاحب عمليات الاتجار في البشر، في أغلبها، مروعة، وكثيرا ما يركز على ما يصاحب الاتجار من عمليات استغلال جنسي، وجريمة منظمة، وإيذاء عنيف، واستغلال اقتصادي. والاتجار في البشر لا يؤثر سلبا على الأفراد فحسب، إنما يمس كرامة مجموعات بأسرها. وعلى الرغم من ذلك، فحتى الآن لم يوفر التركيز المتزايد على هذه الظاهرة صورة موثوق بها ويمكن البناء عليها لتحديد حجم أو مدى أهمية هذه الظاهرة في حفز التحرك داخل وعبر الحدود (انظر الفصل الثاني).

لكن المشكلة الأكبر في الاتجار تكمن في تقييده لحرية البشر، وانتهاكه لحقوق الإنسان الأساسية.

وقد تقوم بعض البلدان، عند ضبط شبكات الاتجار، بتجريد المتورطين من مستندات سفرهم وعزلهم، حتى يصعب هربهم، إن لم يصبح مستحيلا. وينتهي حال الكثيرين بالتورط في الديون داخل أماكن مليئة بالحواجز اللغوية والاجتماعية والمادية، مما يصيبهم باليأس من طلب المساعدة. علاوة على ذلك، قد يمانع بعضهم في الكشف عن هويته، تجنبا للعقوبات الجنائية والملاحقات القانونية. أما الأشخاص الذين هُرِّبوا لتقديم خدمات جنسية، فيتعرضون في كثير من الأحيان للإصابة بمرض فيروس نقص المناعة البشرية HIV وغيره من الأمراض التي تنتقل جنسيا[112].

المشكلة الأكبر في الاتجار تكمن في تقييده لحرية البشر، وانتهاكه لحقوق الإنسان الأساسية

محاربة الاتجار قد تكون أكثر فعالية، من خلال توفير فرص عمل ومستوى وعي أفضل داخل بلدان المنشأ- فالقدرة على قول "لا" للاتجار هي أفضل وسيلة للحماية

وتعد البيانات أحد المعوقات الأساسية التي تحول دون تقييم حجم آثار الاتجار. وتضم قاعدة بيانات نموذج مكافحة الاتجار التابع للمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، بيانات خاصة بحوالي 14,000 حالة لا تمثل عينة، والأمر ذاته ينطبق على قاعدة بيانات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة[113](UNODC). وتشير الصورة التي ترسمها هذه البيانات، إضافة إلى الدراسات والتقارير القائمة، إلى أن معظم الأشخاص الذين يتعرضون للاتجار هم من الشابات اللاتي ينتمين إلى أقليات عرقية. وهذا ما تؤكده بعض المصادر الأخرى، كالدراسة التي أجريت في جنوب شرق أوروبا، والتي كشفت أن صغار السن والأقليات العرقية بالمناطق الريفية في أعقاب الصراعات هم أكثر الفئات عرضة للاتجار، وأنهم غالبا ما يتعرضون لدرجات شديدة من الإقصاء وعدم التمكين داخل سوق العمل[114]. ومع ذلك، قد تكون هذه الصورة غير موضوعية، فالشباب الذكور، في كثير من الأحيان، أقل استعدادا للإبلاغ عن حالتهم، خشية عدم منحهم وضع قانوني باعتبارهم ضحايا. وإضافة إلى الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي، يؤدي العنف والاستغلال داخل الوطن أو داخل المجتمع المحلي إلى زيادة حجم الاتجار، كما يؤدي التصديق المبالغ في سذاجته بوعود بوظائف عالية الأجر بالخارج إلى نفس النتيجة.

ويعد الاستغلال الجنسي أكثر صور الاتجار انتشارا (حوالي 80% من الحالات المسجلة بقاعدة بيانات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، ويليه الاستغلال الاقتصادي الذي يشمل باقي النسبة. وقد ذكر بعض ممن تعرضوا للاتجار من النساء والرجال والأطفال، للأغراض المذكورة ولغيرها من الأغراض الاستغلالية الأخرى، تعرضهم لأعمال السخرة، والاسترقاق المنزلي، والزواج القسري، وسرقة الأعضاء، والتسول، والتبني غير القانوني، والسخرة.

وإضافة إلى افتقار الضحايا إلى أي ممتلكات أو نفوذ، قد ترتبط جزئيا النتائج السلبية للاتجار على التنمية البشرية بالإطار القانوني لبلدان المقصد. فالضوابط المقيدة للهجرة الوافدة تعني بقاء الكثير من الفئات المهمشة في البلاد بلا صفة نظامية، وبالتالي حرمانها من أي فرص بسوق العمل الرسمي، وحرمانها من أشكال الحماية التي تقدمها الدولة لمواطنيها وللعمال المهاجرين المصرح لهم[115]. وعلى نحو أعم، ليس من شك أن محاربة الاتجار قد تكون أكثر فعالية، من خلال توفير فرص عمل ومستوى وعي أفضل داخل بلدان المنشأ- فالقدرة على قول "لا" للاتجار هي أفضل وسيلة للحماية.

وما يضفي مزيدا من التعقيد على حقوق الأشخاص الذين يتعرضون للاتجار، صعوبة تمييز الاتجار عن غيره من أنواع الاستغلال الأخرى، فضلا عن تحديات تعريف الممارسات الاستغلالية. وقد تظهر المشكلات المعنية بإنفاذ القانون. وأحيانًا يفسر الاتجار على نحو واسع لينطبق على كافة النساء المهاجرات اللائي يمارسن العمل الجنسي. وقد يستغل ذلك لتبرير مضايقتهن وترحيلهن، ما قد يجعلهن أكثر عرضة للاستغلال. وبمجرد تحديدهن، يرحلن في معظم الحالات أو يُحلن إلى برامج مساعدة، شريطة تعاونهن مع آليات إنفاذ القانون.

وقد انتشرت مؤخرًا المبادرات الداعية لمواجهة الاتجار في البشر. كما اتخذت أشكال للتدخل؛ للحد من مدى التعرض لمخاطر الاتجار في مجتمعات الأصل، مثال على ذلك، حملات التوعية والمشروعات التي توفر سبل العيش. كما قدمت برامج المساعدة بعض الاستشارات، والمساعدات القانونية، والدعم لمن يريد العودة وإعادة الاندماج في المجتمع. وقد آتت بعض هذه البرامج أُكلها، حيث استخدمت في ذلك أساليب الترفيه والقصص الشخصية، بوصفها أدوات للتوعية المجتمعية في إثيوبيا ومالي، أو حملات الاتصال المكثفة من باب إلى باب، كما حدث في جمهورية الكونغو.[116] وعلى الرغم من ذلك، أدت بعض المبادرات الأخرى إلى نتائج عكسية، بل أحيانا إلى نتائج كارثية، مثل الأشكال الضارة التي تحد من حقوق المرأة. ففي نيبال، على سبيل المثال، أثنت الرسائل الوقائية الفتيات والنساء عن ترك قراهن، بينما وصمت حملات التوعية ضد مرض فيروس نقص المناعة البشرية العائدين.[117] ومما لاشك فيه أن مبادرات مكافحة الاتجار في البشر تخلق تحديات صعبة وشديدة التعقيد؛ مما يحتم علينا التعامل معها بحذر.

والخطوط الفاصلة بين المتاجرين في البشر من ناحية، والمهربين وجهات التوظيف من ناحية أخرى، أحيانًا تكون غير واضحة. فعلى سبيل المثال، قامت مكاتب التوظيف بتوسيع نشاطها ليضم عددًا من الوكلاء غير الرسميين من الباطن. وهنا، قد تغيب المحاسبة وتزيد التكاليف بسبب دخول هؤلاء الوكلاء من الباطن، الذين يعملون تحت مظلة جهات التوظيف الشرعية. كما أن مخاطر الاعتقال والترحيل عالية. وفي بعض الحالات، تشتمل تكاليف التهريب على الرشاوى التي تدفع لمسؤولي الحدود الفاسدين، ومقابل تلفيق المستندات الوهمية.[118]

3.6 الآثار الكلية

قمنا بدراسة الآثار التقديرية للهجرة على الدخول، والصحة، والتعليم، وجوانب أخرى، مثل التمكين والوكالة - وبحثنا في النتائج السلبية التي قد تقع عندما يتحرك الأشخاص وهم رهن التهديد. وتعد دراسة الاختلافات في دليل التنمية البشرية إحدى الطرائق السهلة لتحديد التغيرات في مجملها.

وقد كشف بحثنا الداعم لهذا التقرير عن تباينات ضخمة للمتوسط بين دليل التنمية البشرية الخاص بالمهاجرين والخاص بغير المهاجرين، وذلك على صعيد التحرك الداخلي وعبر الحدود. فوجدنا أن دليل التنمية البشرية الخاص بالمهاجرين إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يزيد، في المتوسط، حوالي 24% عن دليل التنمية البشرية الخاصة بالأفراد الذين ظلوا في بلدان منشئهم[119]. لكن المكاسب ظلت كبيرة، ليس فقط لمن هاجروا إلى البلدان المتقدمة، حيث كشف البحث عن وجود اختلافات كبيرة بين المهاجرين الداخليين وغير المهاجرين[120]. ويبين الشكل 3.13 ارتفاع دليل التنمية البشرية - في 14 بلدا من بين 16 بلدا يغطيها هذا التحليل - فيما يتعلق بالمهاجرين الداخليين مقارنة بغير المهاجرين.

في بعض الحالات، تكون الاختلافات جوهرية. ففي غينيا، على سبيل المثال، يُسجل دليل التنمية البشرية فارقا قدره 23% بين المهاجرين داخليا وغير المهاجرين لصالح الفئة الأولى، مع تراجع واحد بالمائة فقط بالنسبة للمهاجرين إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وإذا اعتُبر هؤلاء مهاجري بلد مستقل فسيتقدمون على غيرهم من غير المهاجرين بحوالي 25 درجة أعلى، في ترتيب دليل التنمية البشرية العالمي.

وهناك استثناءان أساسيان للنمط الكلي لتحسين مستوى الخير عن طريق التحرك الداخلي؛ في غواتيمالا وزامبيا، حيث يبدو أداء المهاجرين الداخليين أداءً سيئا، مقارنة بغير المهاجرين. وهاتان الحالتان تسلطان الضوء على المخاطر التي تصاحب الهجرة. ففي غواتيمالا، نزح معظم المهاجرين بسبب اندلاع العنف والحرب الأهلية في الثمانينيات من القرن الماضي وأوائل التسعينيات، في حين عانى مهاجروا زامبيا الفقر الحاد في المناطق الحضرية، عقب الصدمات الاقتصادية المتلاحقة التي عصفت بالبلاد خلال العشرين سنة الماضية. وفي حالات قليلة أخرى - كما في بوليفيا وبيرو، تبدو نتيجة التنمية البشرية في مجملها هامشية رغم المكاسب الضخمة في الدخل، وهو ما يشير إلى ضعف إمكانية الوصول إلى الخدمات بوصفه سببا في تراجع مستوى الخير. ومع ذلك، فهذه الحالات الاستثنائية تؤكد على الاعتقاد السائد بنجاح المتحركين.

هذه النتائج الخاصة بالمهاجرين الدوليين يدعم صحتها شعور المهاجر ذاته بمستوى الخير المتحقق له (انظر الشكل 3.14). ففي عام 2005، حللنا بيانات 52 بلدا ووجدنا أن مستويات السعادة والصحة، كما عكستها العينة، متساوية إلى حد كبير بين المهاجرين وغير المهاجرين: فقد شعر 84% من المهاجرين بالسعادة (مقارنة بنسبة 83% من غير المهاجرين)، في حين شعر 72% أن صحتهم جيدة أو جيدة جدا (مقارنة بنسبة 70% من غير المهاجرين). ولم يذكر سوى 9% «عدم

الشكل (3.13) مكاسب إنمائية بشرية ضخمة للمتحركين الداخليين

نسبة دليل التنمية البشرية المقدرة للمهاجرين وغير المهاجرين في مجموعة منتقاة من البلدان الآخذة في النمو،2005-1995

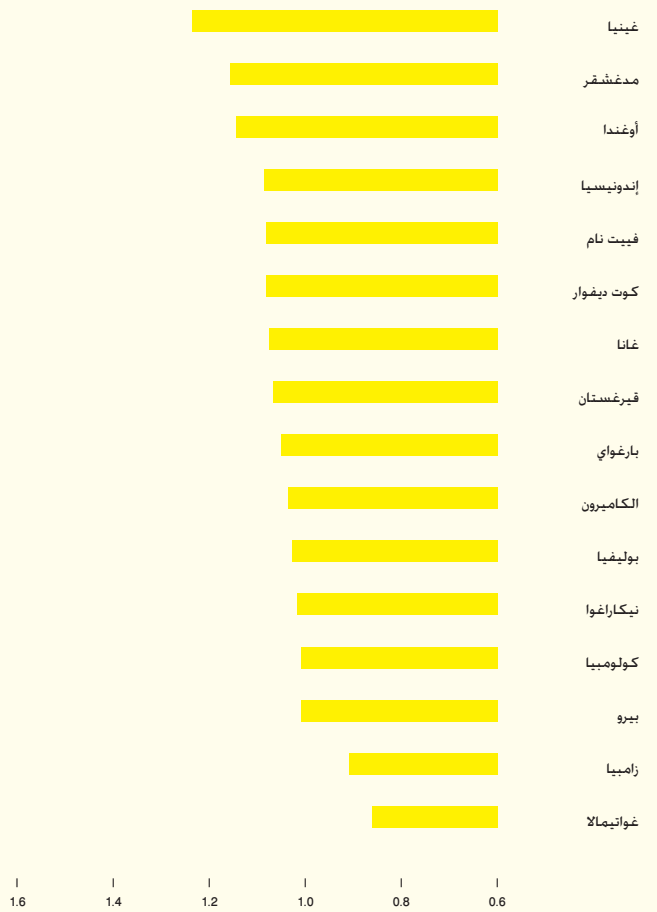

المصدر: هارتجن وكلاسن (2009) Harttgen and Klassen

رضائهم» عن حياتهم (مقارنة بنسبة 11% من غير المهاجرين). أما النسبة الأكبر التي شعرت بأنها سعيدة أو سعيدة للغاية، فكانت للمهاجرين بالبلدان المتقدمة. كما شعرت نسبة مماثلة من العينة المولودة في بلد أجنبي والمولودة محليا - أكثر من 70% - بأنها تتمتع «بالحرية وحق تقرير حياتها»[121].

3.7 الخلاصة

هناك صعوبة في مجرد تلخيص الآثار المعقدة المقترنة بالتحرك. ولكن الكم الهائل من النتائج المعروضة في هذا الفصل يؤكد على دور التحرك في توسيع دائرة الحريات الإنسانية المذكورة في الفصل الأول. فقد رأينا

الشكل (3.14) درجة الشعور بالسعادة بين المهاجرين تعادل درجتها بين السكان المولودين محليًا

ما ورد شخصيًا من الشعور بالسعادة بين المهاجرين والسكان المولودين محليًا حول العالم، 2005-2006

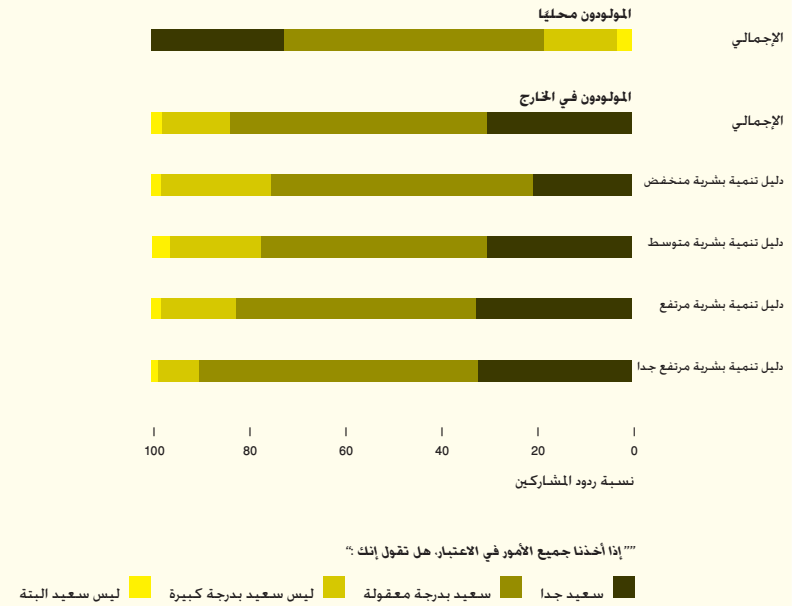

المصدر: تقديرات فريق تقرير التنمية البشرية بناءً على استقصاءات القيم العالمية WVS (2006)

أن الأشخاص الذين يتحركون يعززون، بوجه عام، فرصهم في بعض الجوانب على الأقل، مع إمكانية تحقيق مكاسب هائلة. ومع ذلك، رأينا أن هذه المكاسب تحد منها السياسات، سواء في مكان المنشأ أو في مكان المقصد، بالإضافة إلى المعوقات التي تواجه الأفراد وأسرهم. ولما كان الأشخاص المختلفون يواجهون فرصا ومعوقات مختلفة، لاحظنا وجود أشكال ضخمة من عدم المساواة في عوائد التحرك. والحالات التي واجه فيها الأشخاص انتكاسات تصيب صالحهم، سواء خلال عملية التحرك أو بعدها - مثل الصراعات والانجار في البشر والكوارث الطبيعية، وما شابه - كانت كلها حالات تقترن بمعوقات تمنع هؤلاء الأشخاص من اختيار مكان حياتهم اختيارا حرا.

ومن النقاط الرئيسية التي ظهرت في هذه الدراسة أن التحرك البشري قد يقترن في بعض الأحيان بمقايضات معينة، فقد يربح الأشخاص في بعض أبعاد الحرية، فيما يخسرون في أبعاد أخرى. بيد أن الخسائر يمكن التخفيف منها، بل استبدالها، عن طريق سياسات أفضل، كما سنبين في الفصل الأخير.